



الهيمنة الامريكية على الاقتصاد العربي وانعكاساتها على القضية الفلسطينية

بقلم

الباحث محمد ناصر الصالحي

اليمن



تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزاً علمياً بحثياً يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

المقدمة

يعتبر الاقتصاد من اهم العوامل التي ينبغي على الامم والشعوب الاهتمام بها وتنميتها لتحقيق استقلالها، لتصبح امة رائدة بين الامم، ونظرا لما يمتلكه الوطن العربي من ثروات طبيعية ومعدنية وموقع جغرافي مهم كان محط اهتمام القوى الاستعمارية قديما وحديثا، وكانت الادوات الاقتصادية من أهم الادوات الرئيسية التي استخدمتها القوى الاستعمارية لفرض سيطرتها على المنطقة العربية.

فمن خلال المعونات المالية التي كانت تقدمها القوى الاستعمارية للأمرء والشيخ والحكام العرب، استطاعت خلق تبعية اقتصادية عربية للغرب، والتي أدت الى خلق تبعية سياسية وعسكرية، وهو ما اتاح لهذه القوى تنفيذ مخططاتها في الوطن العربي، أخطرها هو اعلان قيام دول "إسرائيل" عام 1948م، والذي يعتبر ميلاد القضية الفلسطينية، كما تزامن ذلك مع بداية دخول الولايات المتحدة الى المنطقة العربية، حيث اتخذت من المساعدات الاقتصادية والعسكرية مدخلاً رئيسياً للتغلغل للمنطقة.

حتى استطاعت الولايات المتحدة فرض هيمنتها على الاقتصاد العربي، باستخدام الوسائل الصلبة والناعمة، وهو ما انعكس على القضية الفلسطينية والصراع العربي "الإسرائيلي"، والذي يتضح من خلال الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في اضعاف العرب من جهة وتكريس التفوق "الإسرائيلي" في المنطقة العربية من جهة أخرى، وهو ما اجبر الانظمة العربية على القبول ب"إسرائيل" والاعتراف به والدخول معه في اتفاقيات سلام برعاية امريكية وهو ما أدى الى انقسام عربي بظهور محور التطبيع، الذي سعى للحفاظ على مصالحه مقابل التخلي عن خيار المقاومة، ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل أصبحت الاطراف العربية المطبوعة هي الخط الدفاع الاول لحفظ أمن "إسرائيل" في مواجهة أطراف محور الجهاد والمقاومة.

مشكلة الدراسة

انعكست الهيمنة الاقتصادية الامريكية على الاقتصاد العربي على القضية الفلسطينية، فحالة الضعف الاقتصادي والعسكري الذي تعاني منه الدول العربية جعلها تتماشى مع السياسات الامريكية، وتقبل بما تفرضه عليها، فقد قبلت الدول العربية التطبيع مع "إسرائيل"، واعترفت به، ودخلت معه في اتفاقيات سلام برعاية امريكية وهو ما أدى الى انقسام عربي بظهور محور التطبيع، الذي سعى للحفاظ على مصالحه مقابل التخلي عن خيار المقاومة، ولم

* باحث في العلاقات الدولية والاقليمية، حاصل على الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية من الاكاديمية اليمنية للدراسات العليا، الجمهورية اليمنية- صنعاء، تحت رسالته الموسومة بمستقبل النظام الاقليمي العربي في ضوء التحالفات الدولية والاقليمية الراهنة، ونشرت له مؤخراً ورقة بحثية بعنوان (مشاريع القوى الخارجية لتقسيم اليمن) نشرها مركز حورايي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، بغداد.

ومحلل وكاتب سياسي، له العديد من المقالات الصحفية المنشورة في المواقع الالكترونية والصحف اليمنية، وظهر في العديد من المقابلات واللقاءات على العديد من القنوات الفضائية منها قناة العالم، وقناة الميادين، وقناة المسيرة، وقناة الساحات، وقناة اليمن الفضائية، وقناة عدن، وقناة الايمان اليمنية.

يتوقف الامر عند هذا الحد بل أصبحت الاطراف العربية المطبوعة هي الخط الدفاع الاول لحفظ أمن "إسرائيل" في مواجهة أطراف محور الجهاد والمقاومة. بل اصبحت الانظمة العربية تخوض حروبا بالوكالة والنيابة عن الولايات المتحدة و"إسرائيل"، ضد كل من يناهض السياسة الامريكية و"الإسرائيلية" في المنطقة، كالدور الذي لعبته دول الخليج خلال ثورات الربيع العربي، حيث شاركت بقوة في عمليات الناتو لأسقاط نظام القذافي في ليبيا، والدور الذي لعبته لأسقاط نظام الاسد في سوريا، وعاصفة الحزم التي قادتها السعودية على اليمن، بعد انتصار ثورة 21 ايلول بقيادة انصار الله، والدور الذي لعبته الدول العربية المنتمية لمحور التطبيع في كسر الحصار المفروض على "إسرائيل" خلال عملية طوفان الاقصى.

وبناء على ما تم استعراضه يمكن صياغة مشكلة الدراسة السؤال الرئيسي الاتي:

ما هو تأثير الهيمنة الامريكية على الاقتصاد العربي وانعكاساتها على القضية الفلسطينية؟

والذي تنبثق منه الاسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي اهمية الوطن العربي في النظام الدولي؟
2. ما هي الأهداف الامريكية خصوصا في الوطن العربي؟
3. ما هي الوسائل والطرق التي استطاعت بها الولايات المتحدة من فرض هيمنتها على الاقتصاد العربي؟

اهداف الدراسة

وسعت هذه الدراسة لتحقيق الاهداف التالية:

1. شرح اهمية الوطن العربي في النظام الدولي.
2. توضيح الاهداف الامريكية في الوطن العربي.
3. تحديد الوسائل والطرق التي استطاعت بها الولايات المتحدة فرض هيمنتها على الاقتصاد العربي.
4. تحديد واستخلاص وتوضيح تأثير الهيمنة الامريكية على الاقتصاد العربي على القضية الفلسطينية.

اهمية الدراسة

الاهمية العلمية: أن اختيار الباحث دراسة ظاهرة الهيمنة الامريكية على الاقتصاد العربي وانعكاساتها على القضية الفلسطينية، لتناول احد الابعاد المهمة والرئيسية في الصراع مع "إسرائيل"، وليقدم تحليل علمي اكاديمي لجذور الصراع من ناحية اقتصادية، ودور العامل الاقتصادي في تحريك بقية العوامل (السياسية والعسكرية والامنية والثقافية.. الخ)، للتأثير على سياسة الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية، وما نتج عنها من تراجع الاهتمام العربي الرسمي بالقضية الفلسطينية، والتخلي العربي الرسمي عن خيار المقاومة، وتحول الدول العربية المنتمية لمحور التطبيع الي سياق أمنى يحمي المصالح الامريكية ويدافع عن أمن "إسرائيل". وبذلك يكون قد قدم اضافة علمية جديدة، ستساعد الباحثين مستقبلا لتقديم اضافات جديدة.

منهجية الدراسة

لتحليل العلاقة بين الهيمنة الامريكية على الاقتصاد العربي كمتغير مستقل، والقضية الفلسطينية كمتغير تابع، استخدم الباحث المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، منهج المصلحة الوطنية.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: من نهاية الحرب الباردة 1991م الي 2025م.

الحدود المكانية: الوطن العربي كوحدة جغرافية واحدة.

المبحث الاول

الإطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الاول: اهمية الوطن العربي في النظام الدولي والاهداف الامريكية فيه

اولاً: أهمية الوطن العربي في النظام الدولي

يحتل الوطن العربي موقعا جيوسياسيا مهما، حيث ان حدوده الجغرافية تمتد من موريتانيا والمغرب غربا الى الخليج شرقا باستثناء جزر القمر، ويتوسط ثلاث قارات اسيا، افريقيا، اوروبا، وتقدر مساحته بأربعة عشرة مليون كيلومتر مربع، وهذا ما جعله يكتسب أهمية استراتيجية من حيث وقوعه في المتوسط كونه يمثل طريق اتصال بين قارات العالم القديم: برا، بحرا، جو وكما يعد همزة للمواصلات الحيوية بين الغرب والشرق ويوفر مساحات كبيرة صالحة للزراعة والرعي وهذا ما أدى إلى التنوع في الموارد الزراعية والرعية، كما يعتبر طريقا للمبادلات التجارية⁽¹⁾.

ولأنه يتوسط العالم ويقع في القلب منه، فهو يشرف على كثير من البحار والمحيطات المهمة، كما يتحكم في كثير من المنافذ والمضيقات الحيوية التي تتحكم في الملاحة التجارية عبر العالم ومنها مضيق هرمز على الخليج العربي، وكذلك مضيق باب المندب على المحيط الهندي، ومضيق جبل طارق على المحيط الأطلسي، وقناة السويس التي تعبر فيها ربع الملاحة التجارية الدولية وتربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر، وهذه الحدود الطبيعية تجعل من العالم العربي وحدة إقليمية متميزة.

ان هذه الاهمية الجغرافية والاقتصادية للوطن العربي جعلته محل اطماع القوى الدولية المتنافسة على الزعامة الدولية، وقد ساهم الموقع الفريد للوطن العربي الذي يربط قارات العالم القديم الثلاث وتحكمه في الممرات المائية الدولية الهامة، وما يحتويه باطن الأرض العربية من ثروات، في زيادة اطماع القوى

(1) سامية بوعظمة وصاغي صليحة، 2015، المقارنة بين النظام الإقليمي العربي والنظام "الشرق الأوسطي" 1945-2006، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ص 60 - 61.

الفاعلة الإقليمية والعالمية قديما وحديثا في السيطرة عليه والتحكم بمقدراته ولذلك تكتسب المنطقة أهمية كبيرة في النظام الدولي من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية إلى درجة انه يمكننا اعتبارها مفتاح السيطرة على العالم، وانطلاقا من هذه الأهمية فقد كانت ولاتزال هذه المنطقة محط اهتمام العديد من القوى الكبرى لتحقيق اهدافها العالمية⁽²⁾، وكان لهذه الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة تأثيرا بالغا في الاستراتيجيات الأمنية للقوى الكبرى، حيث اعتبر أمن المنطقة سياسيا واقتصاديا هو نفسه أمن لمصالحها واستقرارها الإقليمي والدولي، فأمن الممرات البحرية للتجارة الدولية بات الأهم في السياسة الدولية للدول الكبرى⁽³⁾. فالموقع الجغرافي المتميز للمنطقة العربية، الذي يتوسط القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا ويتحكم بعدد من المضائق البحرية الاستراتيجية، جعلها محط اهتمام القوى الكبرى، كما تعد المنطقة العربية من اغنى المناطق في العالم بالنفط، حيث تغطي مستوى يصل الى نصف الانتاج العالمي الحالي⁽⁴⁾.

ثانياً: الاهداف الامريكية في المنطقة العربية

خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، تراجعت مكانة ودور القوى الاستعمارية الاوربية التقليدية (بريطانيا- فرنسا)، وانحسار وجودهما العسكري في المنطقة العربية، وبرزت الولايات المتحدة كقوة دولية عظمى، تقود الكتلة الغربية والمعسكر الغربي الرأسمالي، لذا سعت لتقدم نفسها كبديل للقوى الاستعمارية التقليدية. وتنظر الولايات المتحدة بعين الاعتبار إلى الوطن العربي كأهم مصدّر للنفط على المستوى الدولي، كما أنه يُعتبر أحد ركائز نفوذها على الساحة الدولية، بحكم موقعه الجغرافي الذي يمرّ عبره نصيب كبير من حركة التجارة الدولية، وتضل الاهداف الامريكية في المنطقة العربية تتمثل في السيطرة على النفط وخطوط امداده، من خلال السيطرة على المضائق والممرات المائية، وحفظ امن "إسرائيل"⁽⁵⁾.

1. السيطرة على النفط وتأمين خطوط إمداده:

يحتل النفط أهمية كبيرة في الاستراتيجية الأمريكية، ويأتي في سلم الاولويات الامريكية، لأن النفط يمثل عصب الحياة الصناعية، وله دور في تحديد قوة الدولة ووضعها العالمي، فالسعي الامريكي لهيمنة على مناطق النفط الرئيسية انما يتمحور حول اهداف عدة لعل في مقدمتها تحقيق الهيمنة الامريكية على العالم، من خلال التحكم

⁽²⁾ عبد الرزاق بويزيدي، 2015، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة "الشرق الأوسط" دراسة حالة الازمة السورية 2010-2014، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، الجزائر، ص2.

⁽³⁾ عائشة عمراني. (2019). التنافس الأمريكي الروسي في منطقة "الشرق الأوسط" سوريا نموذجا 2010-2018م، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، الجزائر، ص15.

⁽⁴⁾ عبدالله، حارث قحطان ومرعي، مثنى فائق. (2014). التنافس الدولي على النفط والغاز الطبيعي وأثره في العلاقات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، تكريت، العراق، المجلد 1، العدد (1): ص 122.

⁽⁵⁾ صورية تريمة. (2012). الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" وانعكاساتها على "النظام الإقليمي العربي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، الجزائر، ص70 – 71.

بمورد الطاقة الحيوية (النفط والغاز)، استراتيجية واقتصاديا وسياسيا، بما يمكنها من ممارسة تأثيرات مهمة على المستوى الدولي، انطلاقا من ان النفط ينتج الثروة، والثروة تنتج القوة، وبالقوة يمكن السيطرة على العالم، لذا صاغت الولايات المتحدة سياساتها واستراتيجياتها حيال المنطقة بشكل واضح خاصة في بداية التسعينات من القرن الماضي، بإيجاد قواعد عسكرية أميركية بصورة دائمة في المنطقة وظيفتها التدخل لحماية منابع النفط في حال تهديدها من قبل أي قوى معادية للولايات المتحدة الأمريكية⁽⁶⁾.

كما ان الولايات المتحدة تعتبر وجودها في الوطن العربي أحد ركائز نفوذها على الساحة الدولية، بحكم موقعه الجغرافي الذي يمرّ عبره نصيب كبير من حركة التجارة الدولية، كما ان ضمان تدفق النفط، وحرية تحرك السفن الأمريكية، لن يتم الا بالسيطرة على المضائق والممرات المائية. فمضيق هرمز ومضيق باب المندب ينتقل خلالهما الجزء الأكبر من امدادات العالم النفطية، وتعد نقاط اختناق استراتيجية، ومرتكز لاستراتيجيتها، بما يفرض عليها العمل على منع أي قوة أخرى من السيطرة عليها وحرمانها من الموارد الطبيعية، من خلال تبنيتها هدفاً أساسيا هو منع نشوء أي قوة في المنطقة، يمكن ان تؤثر على مصالحها⁽⁷⁾، كما انها ذات اهمية بالنسبة للولايات المتحدة في إطار مواجهة القوى المنافسة، كالصين وروسيا، بحكم الصراع الحضاري بين الشرق والغرب⁽⁸⁾.

2. حفظ امن "اسرائيل"

لقد عزز قيام دولة "إسرائيل" عام 1948م، من الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، واصبحت اولوية بالنسبة للحكومات الأمريكية المتعاقبة التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية، باعتبار ان "إسرائيل" هي اداة للمحافظة على المصالح الأمريكية في المنطقة، نظرا للدور الذي تقوم به "اسرائيل" في خدمة هذه المصالح. ومن هنا تأتي اهمية "إسرائيل" لدى الإدارة الأمريكية، ويتضح ذلك من خلال حرص الولايات المتحدة والتزامها بأمن الكيان كمصلحة أمريكية، فما يحدث في المنطقة العربية من تداعيات، واستمرار التواجد الغربي فيها، لا يمكن فصله عن الاهداف الاستراتيجية الأمريكية ومصالحها، بمعنى ان الدور الوظيفي الذي تقوم به "إسرائيل"، يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق اهداف الولايات المتحدة وحفظ مصالحها في المنطقة، والتي تفترض كذلك التواجد الأمريكي المباشر والدائم في المنطقة العربية. وما يثبت ذلك هو ان "إسرائيل" اصبحت عنصر فعال له تأثيره وحضوره في كافة الترتيبات في المنطقة العربية، سواء كانت الترتيبات اوروبية مثل (الشراكة الاوروبية- المتوسطة) او من خلال حلف الاطلنطي مشروع (التعاون والحوار)

⁽⁶⁾ مؤيد حمزة عباس. (2012). الاستراتيجية الأمريكية في منطقة "الشرق الاوسط" بعد 11 ايلول 2001، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العراق، ص20.

⁽⁷⁾ رأفت الطراونة. (2021). أثر الصراع في منطقة المشرق العربي على النظام الدولي 2001-2020م، رسالة دكتوراة، غير منشورة، جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، اربد، الاردن، ص111.

⁽⁸⁾ السلمي، محمد بن صقر. (2021). التنافس الأمريكي- الصيني وانعكاساته على منطقة "الشرق الأوسط"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، السعودية، ص5.

او كانت الترتيبات امريكية مثل (مشروع "الشرق الاوسط" الكبير)⁽⁹⁾، لذا تمثل "إسرائيل" في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، قاعدة عسكرية أمريكية متقدمة في الوطن العربي باستعمالها لحماية آبار النفط في الحالات الطارئة وجسرها الاستراتيجي الرابط بين المنطقتين الإفريقية والآسيوية وقوة محلية لتأديب الأنظمة الراضة للهيمنة الأمريكية⁽¹⁰⁾.

المطلب الثاني: الوسائل والطرق التي استخدمتها الولايات المتحدة لفرض هيمنتها على الاقتصاد العربي
استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأدوات من أجل تنفيذ أهدافها في المنطقة العربية، والتي تتعلق باستمرار سيطرتها على النفط العربي في كافة مجالات (الإنتاج والتسعير والتصدير)، واستمرار استخدام الدولار الأمريكي، وفرض المشاريع الاقتصادية التي تخدم المصالح الأمريكية على الدول العربية⁽¹¹⁾، وتنوعت الاساليب والطرق والوسائل التي استخدمتها الولايات المتحدة لضمان استمرار التبعية الاقتصادية والسياسية العربية لها بين ناعمة وصلبة وتمثل هذه الاساليب والطرق والوسائل، في الاتي:

1. الوسائل الناعمة

كانت الولايات المتحدة اكثر المستفيدين من الحرب العالمية الثانية، حيث خرجت منها كقوة اقتصادية وعسكرية كبيرة، واستفادت من تراجع مكانة بريطانيا وفرنسا دوليا، لتقدم نفسها كبديل لهما، كما كانت اكثر المستفيدين من الحرب الباردة حيث استطاعت التغلغل في كثير من مناطق العالم اهما المنطقة العربية، والتي بدأت باستخدام وسائل ناعمة، كما استمرت في استخدام هذه الوسائل بعد انتهاء الحرب الباردة بانهياء الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الاشتراكية، وهيمنتها على النظام الدولي، فيما عرف بالأحادية الامريكية، واهم الوسائل الناعمة التي استخدمتها هي المساعدات والقروض، والتدخل في الشؤون العربية الداخلية. فبعد الحرب العالمية الثانية، وفي عام 1949م اعتزمت الولايات المتحدة توزيع المساعدات الاقتصادية للعالم العربي و"إسرائيل"، بموجب النقطة الرابعة، للاكتساب ثقة شعوب المنطقة، لصد الشيوعية من التغلغل في المنطقة والحيلولة دون وصول الاتحاد السوفيتي الي منابع النفط، وفي مقابل هذه المساعدات تقبل الدول العربية بعقد اتفاقيات سرية تمنح الولايات المتحدة مراكز متميزة، فهذه المساعدات مشروطة بتحقيق اغراض سياسية معينة مقابل شروط تخدم المصالح الامريكية في المنطقة⁽¹²⁾.

⁽⁹⁾ السابل، هليل فالخ خليف. (2021). استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا، ص170.

⁽¹⁰⁾ عبد الرزاق بوزيدي، مصدر سابق، ص 66 – 69.

⁽¹¹⁾ حجازين، زياد عيد غطاس.(2021). العقوبات الاقتصادية كإحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة المقارنة (إيران وكوريا الشمالية)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، الجزائر، ص 97.

⁽¹²⁾ حمد، مؤيد محمود. (2010). سياسة الاحلاف الغربية وانعكاساتها على الوطن العربي من 1945م 1958، مجلة تكريت، جامعة تكريت العراق، المجلد 6 العدد (33): ص103.

وذلك لأن بعض الدول العربية حديثة الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية ولم تستطع تغيير هيكلها الاقتصادية بالشكل الذي يجنبها التبعية الاقتصادية للخارج، فاتجهت نحو تمويل تنميتها عبر الهبات والقروض التي تمنحها الدول والمؤسسات الدولية⁽¹³⁾، وهو ما استغلته الولايات المتحدة لاختراق المنطقة العربية، فأعلنت مبدأ ايزنهاور عام 1957م الهادف الي تغطية التدخل الأمريكي في شؤون المنطقة والاستفادة منها اقتصاديا واستراتيجيا، وخلق تبعية عربية للولايات المتحدة⁽¹⁴⁾.

ومن ذلك الحين الي اليوم، ارتبطت المعونات والمساعدات والشراكة والتعاون مع الولايات المتحدة، بأسلوب العصا والجزرة والذي يمثل في حد ذاته سياسة إكراهية قسرية، حيث ان المساعدة الامريكية للدول العربية لا يمكن ان تكون الا على اساس الصلح مع "إسرائيل"، بمعنى اخر ان المساعدة الاقتصادية والمالية تساوي الصلح مع "إسرائيل" وان كانت بطريقة غير مباشرة، او بتحسين العلاقات معها على ايسر الفروض⁽¹⁵⁾.

كما أن إصدار المبادرات المتضمنة المساعدات والمعونات من قبل الخارجية الأمريكية وليست وكالة المعونات الأمريكية يشير إلى استخدامها كأداة سياسية لمكافأة أو عقاب الدول، فهو كما قلنا يمثل في حد ذاته سياسة إكراهية قسرية لإرغام الدول على تبني المبادرات او التعرض للعقوبات⁽¹⁶⁾.

كما تشترط الدول المانحة، انه يجب ان تكون السياسة الداخلية وائتمانيات السياسة الخارجية، ومعاملة الاستثمار الخارجي، والسياسة التصديرية، للدول المتلقية مرغوبا فيها لدى الدول المانحة، وهو ما يعطي الدول المانحة حق التدخل في صياغة السياسة الاقتصادية للدول المتلقية، واعادة ترتيب اولوياتها، بتخصيص المساعدات الخارجية للبنية التحتية، اكثر مما تخصص للمجالات الانتاجية⁽¹⁷⁾. وربط الحصول على المساعدات بأجراء اصلاحات اقتصادية، وفرض الاندماج الاقتصادي في اطار الاقتصاد الرأسمالي⁽¹⁸⁾. مما يعني تشجيع النفوذ الرأسمالي، والسماح بإعطاء دور اكبر للقطاع الخاص، على حساب القطاع العام⁽¹⁹⁾.

⁽¹³⁾ فارس النعيمات، مصدر سابق، ص 116.

⁽¹⁴⁾ سارة بوزيدي. (2017). مشروع ايزنهاور 1957 في منطقة "الشرق الأوسط"، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، سبكرة، الجزائر، ص 48-49.

⁽¹⁵⁾ خلف، محمد محمد. (2021). الحرب الباردة وسياسة الاحلاف (حلف بغداد نموذجاً)، مجلة رواق الحكمة، جامعة الزاوية، ليبيا، المجلد 2، العدد (10): ص 261.

⁽¹⁶⁾ محمود العفيفي، مصدر سابق، ص 56.

⁽¹⁷⁾ غازي مهيدات. (2003). أثر المساعدات الامريكية على صناعة القرار السياسي في "الشرق الاوسط" دراسة حالة (الاردن، مصر والمغرب)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب، اربد، الاردن، ص 19.

⁽¹⁸⁾ سليم عشور، مصدر سابق، ص 265.

⁽¹⁹⁾ غازي مهيدات، مصدر سابق، ص 19.

خصوصا الشركات متعددة الجنسيات الاستعمار الجديد، وهو ما دمر الصناعات الوطنية العربية لصالح الدول الكبرى، وفتح الاسواق العربية امام المنتجات الاجنبية دون ضوابط⁽²⁰⁾.

بعد ثورات الربيع العربي، ولتوجيه مسار التحولات السياسية في الدول التي شهدت اطاحة برؤسائها، قامت الولايات المتحدة ودول غربية اخرى، بمقايضة تقديم القروض وتسليم الأموال المنهوبة من طرف النظم المطاح بها والمودعة أساسا لدى البنوك الأمريكية والغربية لفرض شروطها على النظم الجديدة، فسيطرة الإدارة الأمريكية والغرب على الأموال المجمدة للنظم السابقة (مصر، تونس، ليبيا) والتي تقارب بحسب بعض التقديرات 200 مليار دولار دفعت بالنظم الجديدة في هذه البلدان إلى الارتقاء في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، ومحاولة إرضائها لأجل تحصيل واسترجاع أموالها المجمدة لإنجاح التحولات السياسية فيها وتحقيق مصالح شعوبها.

واغتنتم الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية الفرصة لفرض شروطها السياسية مقابل تسليمها جزءا من أموالها المنهوبة، ومقابل ذلك تقدم النظم الجديدة تنازلات والتزامات سياسية وأمنية واقتصادية مطلوبة منها، وعلى إثرها تمكنت الشركات الأمريكية والفرنسية من الدخول من جديد إلى اقتصاديات هذه الدول لإعمارها والاستثمار فيها، وتشبه هذه السياسة إستراتيجية النفط مقابل الغذاء التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والأمم المتحدة مع العراق ولكن بثوب جديد.

وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الدولية والإقليمية الأخرى في شؤون النظم الجديدة، عن طريق المساعدات التي تقدمها لبعض هذه الدول أو طلب مساعدات اقتصادية التي تحتاجها، فهاتان الآليتان سمحتا للقوى الخارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ودول إقليمية التدخل في شؤون البلدان التي شهدت انتفاضات "الربيع العربي" لتمير السياسات المطلوبة وخدمة أجنداتها ومصالحها فيها⁽²¹⁾.

وكذلك وقوع اغلب الدول العربية في مأزق المديونية الخارجية، التي اصبحت هاجسا لهذه الدول واداة استنزاف لمواردها الاقتصادية واحد اهم عوائق التنمية الاقتصادية، فمن أولى عوامل التخلف والتبعية والمشاكل الاقتصادية الأخرى وقوع هذه الدول في شرك ربا الديون الخارجية. تلك الديون التي جلبت على هذه الدول في الماضي الاستعمار العسكري، وجرت عليها في الوقت الحاضر التسلط السياسي والاستغلال (الاستعمار) الاقتصادي.

⁽²⁰⁾ فارس النعيمات، مصدر سابق، ص 103.

⁽²¹⁾ زعاطشي، حميد. (2021). التدخلات الخارجية في دول "الربيع العربي" وتأثيراتها على مسار التحولات السياسية فيها: مصر، ليبيا، تونس أنموذجا. مجلة السياسة العالمية، مركز الدراسات السياسية والدولية، جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد 5 العدد(3): ص 382.

فها هي المؤسسة الربوية الأم (صندوق النقد الدولي) والدول الدائنة يملون السياسات التقشفية على الدول المدينة المغلوب على أمرها الذي أفقد هذه الدول الأخيرة كرامتها السياسية وكشف لها أن الاعتماد على القروض الربوية في تمويل التنمية الاقتصادية فيه خسارة اقتصادية كبيرة⁽²²⁾. ومن خلال ذلك يتضح ان المساعدات والقروض هي احدى الوسائل الناعمة التي استخدمتها الولايات المتحدة، لتحقيق اختراق غربي للمنطقة العربية، خلق تبعية اقتصادية للمعسكر الرأس مالي، الذي تجلى في تدخل هذه الدول في الشؤون الداخلية للدول العربية.

2. الوسائل الصلبة

ان استخدام الولايات المتحدة للوسائل الناعمة لفرض هيمنتها على الاقتصاد العربي لم يكن كافيا، بل استخدمت الي جانبه وسائل صلبة، ربما تكون أكثر تأثيرا وفاعلية في بعض الحالات، وتتمثل هذه الوسائل في الانتشار والتدخل العسكري، وفرض العقوبات الاقتصادية، والتي نحاول توضيحها في الآتي:

أ. الانتشار والتدخل العسكري

ان الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة العربية، يستدعي التواجد الأمريكي فيها، والسيطرة عليها، فالتواجد العسكري الأمريكي في المنطقة ينطلق من الفكر الاستراتيجي الأمريكي القاضي بتفعيل السيطرة على موارد الطاقة، ويعزز هذا التواجد من اليات السيطرة والقوة والمكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية⁽²³⁾، وقد اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية في فترة الحرب الباردة حتى عام 2001م، باستخدام الأدوات الصلبة في سياستها الخارجية كالقوة العسكرية، والأعمال العنيفة، والانقلابات العسكرية، سواء بشكل مباشر او غير مباشر. ومثلت الاحداث والمتغيرات التي شهدت نهاية الحرب الباردة تحديا للتواجد الأمريكي في المنطقة، فقد عصفت الثورة الايرانية في شباط 1979م بأحداث المنطقة باتجاهات متغايرة ومتضادة، وتعد هذه الفترة من الفترات العصبية التي مرت على سياسة الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة، فالحليف الإيراني الذي طالما اعتمدت عليه في تنفيذ استراتيجيتها في المنطقة اصبح عدواً لها⁽²⁴⁾.

لذا كان المسؤولين الأمريكيين مهتمين بشكل خاص بالمضاعفات الأمنية للثورة الإيرانية، واحتمالية امتدادها إلى دول الخليج المجاورة، فالجانب الأمني استحوذ على حسابات السياسة الخارجية الأمريكية⁽²⁵⁾، وبذلك فقد توضحت اسس سيطرة هاجس الامن الطاقوي على الولايات المتحدة الأمريكية مبكرا، وتحديدًا فقد تحدد هذا الاثر على السياسة الخارجية الأمريكية منذ العام 1980م، والذي شهد ولادة ما يعرف بمبدأ كارتر.

⁽²²⁾ المرزوقي، مصدر سابق، ص 95.

⁽²³⁾ الاسمر، خالد. (2019). جيوسياسية المضائق البحرية. واثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة والاقتصادية، برلين، ألمانيا، ص 249.

⁽²⁴⁾ خالد، شفان محمد واحمد، فرهاد محمد. (2019). دور وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، كلية الاداب، جامعة بغداد، عدد (72): ص 230.

⁽²⁵⁾ مريم ضررور. (2019). السياسة الأمريكية تجاه التنظيمات الجهادية في أفغانستان من عام 1979-2001م، رسالة ماجستير، جامعة بيرزنت، معهد ابراهيم ابولغد للدراسات الدولية، فلسطين، ص 83-84.

لذا حاولت الولايات المتحدة ارباك الاوضاع في الجمهورية الاسلامية في إيران وتأزيم العلاقات العراقية الايرانية، لتحقيق الاحتواء المزدوج ضد الدولتين، وفي نفس الوقت خطت الولايات المتحدة الامريكية خطوات مهمة اخرى، تقوم على تخويف دول الخليج عن طريق المبالغة في الطموحات الاقليمية لكلا من العراق وإيران، بهدف دفعها الى ابرام العديد من معاهدات الدفاع والحماية مع الولايات المتحدة ومن ثم الاستجابة للشروط الامريكية في كل ما تمليه هذه المعاهدات من ترتيبات عسكرية وتسليحية انفاقية باهضة⁽²⁶⁾.

وقد شكل بمبدأ كارتر التنفيذ الفعلي للسياسة الخارجية الطاقوية الامريكية في منطقة الخليج العربي، حيث جاء في هذا المبدأ على اساس ان اي محاولة من جانب اي قوة للحصول على مركز مسيطر في الخليج تعد في نظر الولايات المتحدة الامريكية هجوماً على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة وعلى أثر هذا المبدأ انشأت امريكا ما بات يعرف "قوة الانتشار السريع" لكي تكون جاهزة لنقلها الى منطقة الخليج في حالة الطوارئ، ومن الجدير ذكره انه وبعد اعلان كارتر فقد ترتب عليه، ادخال منطقة الخليج في دائرة الامن القومي الامريكي، والاستغناء عن فكرة الاعتماد على القوة الاقليمية للدفاع عن أمن الخليج، والتوجه نحو تعزيز الوجود الامريكي العسكري والمباشر في المنطقة⁽²⁷⁾.

حيث سعت الإدارة الأمريكية الى الحصول على قواعد جديدة في المنطقة من اجل توسيع قابلية نقل قواتها⁽²⁸⁾، فاندفعت الولايات المتحدة للتعاون مع دول الخليج وتقديم الوعود بأنها مصممة على الدفاع عن المصالح المشتركة بينها وبين دول الخليج، وهو ما دفع دول الخليج لإعطاء تسهيلات جوية وبحرية لإقامة القواعد الامريكية⁽²⁹⁾، وهو ما ساهم في الزيادة الكبيرة للوجود العسكري الأمريكي في الخليج، ونشر قوات عسكرية ساحقة في المنطقة منذ العام 1980م⁽³⁰⁾، ويؤكد ذلك تواجد القوات الامريكية في المنطقة اثناء وبعد حرب تحرير الكويت عام 1991م⁽³¹⁾.

مما سهل على الولايات المتحدة التحرك، لفرض هيمنتها العسكرية والأمنية والثقافية والاقتصادية والسياسية على المنطقة العربية، فعملت الولايات المتحدة بعد ذلك على ربط اقتصاديات منطقة الخليج العربي بشبكة من الروابط الاقتصادية مع الدول الغربية.

⁽²⁶⁾ نائر الحسني.(2014). الموقف الدولي من الحرب العراقية- الايرانية، 1980- 1988م، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، الكوفة، العراق، ص 33- 34.

⁽²⁷⁾ الاسمر، مصدر سابق، ص 247.

⁽²⁸⁾ خالد، واحمد، مصدر سابق، ص 232.

⁽²⁹⁾ اسماعيل، عصام وسويد، عمار.(2019). اهداف الولايات المتحدة واستراتيجيتها في منطقة الخليج العربي، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، سوريا المجلد 41، العدد (3): ص 271.

⁽³⁰⁾ العيساوي، مالك محسن.(2014). الحروب بالوكالة: ادارة الازمات الدولية في الاستراتيجية الامريكية مرحلة ما بعد الحرب الباردة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 71.

⁽³¹⁾ الاسمر، مصدر سابق، ص 247.

كما وظفت ادارة بوش الابن احداث 11 ايلول 2001م، حيث جاءت الهجمات لتوفر الفرصة لإعادة رسم خريطة المنطقة، بالانتقال من الاحتواء للأنظمة الي تغييرها، حيث اعتبرت استراتيجية الضربات الوقائية، ان الانظمة الدكتاتورية خطرا على المصالح القومية الامريكية⁽³²⁾، وقد حددت هذه الاستراتيجية توجهات الولايات المتحدة لاحتلال بلدين هما "أفغانستان والعراق"، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال أفغانستان ثم العراق، من أجل السيطرة على منابع النفط من مواقعها القديمة الممتدة من الخليج إلى مواقعها الجديدة في بحر قزوين⁽³³⁾، فمجيء هذه الدول للمنطقة تحت غطاء محاربة هذه الظاهرة، هو من اجل الاستحواذ على ثرواتها، والقيام بإعادة تشكيلها بما يتفق مع مصالح هذه الدول⁽³⁴⁾، فقد كان الدافع الرئيسي وراء الحملة الأمريكية ضد الإرهاب هو السيطرة على النفط، الي جانب تقديم الدعم وتوفير الحماية "إسرائيل"⁽³⁵⁾.

وبذلك فإن التدخل العسكري الأمريكي سواءً في العراق أم في باقي مناطق الخليج العربي، أو حتى في باقي المناطق أخرى في العالم، تحكمه الارادة الأمريكية في التحكم بالإنتاج النفطي العالم مستقبلاً، إذ أن التدخل العسكري الأمريكي في الخارج أسلوب تلجأ الإدارة الأمريكية إليه كلما وجدت اقتصادها يعاني من حالات الركود والأزمات الاقتصادية الحادة، فالوضع الاقتصادي المتردي من الأسباب التي دفعت إدارة الرئيس جورج بوش الابن إلى البحث عن حرب تحرك الآلة الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعيد الاقتصاد الأمريكي إلى حالته الطبيعية، ولذلك أصر القادة الأمريكيون على أن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تكون قادرة على توفير الحماية العسكرية، الكافية لضمان إمدادات النفط من العراق إلى الولايات المتحدة عبر وجودها العسكري الدائم في العراق بوصفه من أغنى مناطق العالم النفطية، خاصة وأن الولايات المتحدة تحولت من دولة له مصدرة للنفط إلى دولة مستوردة، لذلك كان هدف إنعاش اقتصادها والقضاء على تبعيتها لنفط المنطقة من بين أهم أسباب تواجدها العسكري المكثف في المنطقة⁽³⁶⁾.

كما ان التواجد الثقيل للولايات المتحدة في المنطقة بعد احتلال العراق اعطاها ميزة التحكم التام بأسعار ومستويات انتاج البترول في هذه المنطقة التي تحتوي على ما يقرب من ثلثي مخزونات الطاقة في العالم، الامر الذي يؤهلها لتكون القوة العالمية الوحيدة من ممارسة لعبتها العالمية الرامية الى الحد من التطور الاقتصادي للبلدان المنافسة كالصين والهند واليابان من خلال التحكم بمصادر انتاج النفط الاساسية في منطقة الخليج العربي، وبسط مجال نفوذها لمحاصرة روسيا وقطع الطريق عليها في محاولاتها للوصول الى المياه الدافئة

⁽³²⁾ زهراء حسن كاظم.(2012). اللاتماثل في الاداء الاستراتيجي الامريكي (مكافحة الارهاب انموذجا)، رسالة ماجستير، جامعة النهريين، كلية العلوم السياسية، العراق، ص198.

⁽³³⁾ مروان هادفي، سعيد موريسي، مصدر سابق، ص 74.

⁽³⁴⁾ العزام، أمين علي والقاضي، عادل تركي. (2021). النظام الإقليمي العربي في ظل التحولات الدولية (الواقع والتحديات والمستقبل)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 48 (العدد 4):، ص494.

⁽³⁵⁾ مروان هادفي، سعيد موريسي، مصدر سابق، ص72-74.

⁽³⁶⁾ حنان رزايقة.(2018). السياسة الامريكية تجاه العراق في ظل ادارة اوباما: 2008-2016، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ص236-237.

في الخليج العربي، خصوصا اذا ما عرفنا ان الرؤية الامريكية للمنطقة كانت تقوم في ذلك الوقت على سياسة الاحتواء المزدوج، والتي كانت تهدف للسيطرة على إيران بعد احتلالها للعراق⁽³⁷⁾.

وقد ادى الاحتلال الامريكي للعراق، الى زيادة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة⁽³⁸⁾، حيث قامت الولايات المتحدة بتعزيز دفاعاتها الصاروخية في منطقة الخليج العربي إلى جانب الدفع بسفن حربية ومعدات عسكرية، بهدف ضمان حرية الملاحة في الخليج العربي⁽³⁹⁾، واقامة القواعد العسكرية فيه، ونشر الشركات الامنية الخاصة⁽⁴⁰⁾، حيث تم الاستعانة بما يقارب 50-60 الف مرتزق، او من يسميهم الامريكيون متعاقد امني، يحلون محل القوات الامريكية، لحماية مصالحها.

كما عملت الولايات المتحدة على ادامة الوجود العسكري في المنطقة، بإشعال فتيل الصراعات الطائفية بين الشيعة والسنة، وتنامي خطر التنظيمات العابرة للحدود مثل القاعدة وداعش لاحقا، وعملت على توظيفهم سياسيا، بتصديرهم إلى الدول الأخرى⁽⁴¹⁾، فشهدت المنطقة صعودا قويا وخطيرا للجماعات والتنظيمات الارهابية، مما ادى الى زيادة حالة عدم الاستقرار داخل البلدان العربية وانهاكها اقتصاديا وسياسيا وامنيا⁽⁴²⁾، حيث تقوم هذه التنظيمات بضرب الامن في الدولة المستهدفة وبذلك تتفشى حالة الفوضى، وتقوم الحكومات بطلب الدعم والمساندة الخارجية، وخصوصا من الولايات المتحدة، مما يتيح تدخلها العسكري في هذه الدول تحت غطاء محاربة الارهاب.

وكما ان ظهور ما يعرف بظاهرة القرصنة البحرية عام 2007، من الذرائع التي تمسكت بها الولايات المتحدة لتبرير زيادة تواجدها العسكري في المنطقة، واقامة القواعد العسكرية الدائمة، والتي انتشرت بكثرة قبالة السواحل الافريقية للبحر الاحمر وتحديدًا في الصومال وجيبوتي واريتيريا، بهدف السيطرة على ممرات السفن المحملة بالنفط في البحر الاحمر والبحر العربي.

لذا تم تحويل المضائق الممرات العربية الواقعة في نطاق المياه الاقليمية العربية، الى ممرات ومضائق دولية بحكم الامر الواقع وحتى فرض الاوضاع بالقوة، لان طريق البترول الى الغرب هو اصل طريق الخليج العربي عبر مضيق هرمز الى خليج عدن فباب المندب ثم البحر الاحمر فقناة السويس وصولا الى البحر الابيض المتوسط. وأصبحت الادارة الامريكية تصور ان الحرب على الارهاب تدفعها الى التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فعمدت الى توظيف التنظيمات الارهابية سياسيا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، فساعدت على انتشار هذه التنظيمات على رأسها تنظيم القاعدة.

⁽³⁷⁾ الاسمر، مصدر سابق، ص 124.

⁽³⁸⁾ رجب، ايمان احمد. (2010). النظام الاقليمي العربي في مرحلة الاحتلال الامريكي للعراق. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 16-24.

⁽³⁹⁾ اسماعيل وسويد، مصدر سابق، ص 273.

⁽⁴⁰⁾ سليم عشور، مصدر سابق، ص 340.

⁽⁴¹⁾ سليم عشور، مصدر سابق، ص 380.

⁽⁴²⁾ هيكمل، مصدر سابق، ص 43.

وقد وجدت الولايات المتحدة في ذريعة الحرب على الارهاب مبررا لتدخلها في الشؤون الداخلية للدول، وفي ظل الادعاءات الغربية بأن المنطقة العربية بيئة خصبة لتنامي الاصولية والارهاب⁽⁴³⁾، استغلت الحدث للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية، وانتهاك سيادتها، وانهكها اقتصاديا مما يزيد من تبعيتها للولايات المتحدة. وبعد ثورات الربيع العربي، إعادة الولايات المتحدة صناعة تنظيمات ارهابية جديدة، في مقدمتها تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش)، وتقويتها⁽⁴⁴⁾، فوجود هذه التنظيمات يحقق هدف زيادة التواجد الامريكي والغربي المباشر في المنطقة، حيث ان التحالف الذي ضم 60 دولة، بقيادة الولايات المتحدة، لم يظهر أي جدية في القضاء على التنظيم، بل كان يقوم برمي مساعدات من الجو في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم⁽⁴⁵⁾، انما تحججت الولايات المتحدة بمحاربة هذه التنظيمات، للعودة الي المنطقة، وهو ما ادى الى اختراق امن النظام الاقليمي العربي، بإقامة القواعد العسكرية، ونشر الأساطيل البحرية الغربية⁽⁴⁶⁾، وتواجد قوات عسكرية أجنبية، وخبراء عسكريين في المنطقة، وتكثيف نشاط المخابرات الغربية في المنطقة⁽⁴⁷⁾.

ب. العقوبات

استخدمت الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية كأداة من أدوات التغلغل الاقتصادي والسياسي في المنطقة العربية، بهدف اضعاف الدول العربية المستهدفة بالعقوبات⁽⁴⁸⁾، كالعقوبات التي فرضت على ليبيا والعراق، حيث ترتب على قرارات مجلس الأمن الدولي الصادرة ضد ليبيا على اثر قضية الطائرة لوكربي، الكثير من الأضرار التي طالت جميع القطاعات الخدمية والاقتصادية والصناعية، حيث كان لها آثار سلبية على قطاع الصحة والخدمات العلاجية بسبب عدم تعاون الدول مع الدولة الليبية نتج عنه نقص حاد في الأدوية بكافة أنواعها، ونقص في المواد الهامة في العمليات الجراحية والعلاجات الخاصة بالأمراض الخطيرة كأعراض القلب والأعصاب، وتوقفت الكثير من المستشفيات عن العمل بسبب عدم وجود خدمات الصيانة لمعداتنا. وفي مجال الغذاء أدت العقوبات الى تدني مستوى الإنتاج الزراعي والحيواني بسبب تأخر وصول المبيدات والمعدات الخاصة بالزراعة أو وصول الأدوية والإمدادات الطبية الخاصة بالإنتاج الحيواني الأمر الذي أدى إلى عجز في إنتاج المحاصيل ونقص الثروة الحيوانية.

كما أدت العقوبات التي أقرت على العراق إلى نتائج كارثية من تهجير وتدمير للبنى التحتية، كما أنها عرقلت مسيرة النمو الاقتصادي، وتأخر تطور الدولة، فضلا عن تأثير العقوبات على الظروف المعيشية والصحية والتعليمية وارتفاع معدلات البطالة، كما ازدادت العقوبات من نسبة الوفيات بخاصة بين الأطفال في الأسر الفقيرة.

⁽⁴³⁾ السابل، مصدر سابق، ص 179.

⁽⁴⁴⁾ يمينة، مصدر سابق، ص 525 - 526.

⁽⁴⁵⁾ فاضل، شيماء عادل و طارق، علي (2016). اثر التحالفات الدولية في استقرار الامن الدولي، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدارسات الاستراتيجية، بابل، العدد (19 - 20): ص 64- 65.

⁽⁴⁶⁾ فتحي، مصدر سابق، ص 331.

⁽⁴⁷⁾ زعاطشي، مصدر سابق، ص 383.

⁽⁴⁸⁾ سليم عشور، مصدر سابق، ص 264 - 266.

واستمرار حالات حصار لبعض الدول العربية، والضغط الأمريكي على دول الخليج العربي لتتخلى عن التزاماتها المالية حيال النظم العربية التي تعارض ولا تتجاوب مع سياستها، اثرت في المسار السياسي للعلاقات العربية-العربية.

وكذلك العقوبات الاقتصادية الانفرادية التي اتخذتها الولايات المتحدة، كالعقوبات التي اتخذتها ضد نظام الاسد في سوريا عام 2011م⁽⁴⁹⁾، وبعد انطلاق عملية طوفان الاقصى، عملت الولايات المتحدة بالمشاركة مع حلفائها الغربيين على فرض مزيد من العقوبات على اطراف محور الجهاد والمقاومة، على خلفية التصعيد الذي تقوم به، فرضت جولات متعدّدة من العقوبات لإضعاف الهيكل المالي لحماس، وقطعها عن التمويل الخارجي⁽⁵⁰⁾، وكانت أولى الخطوات السياسية الأميركية التي اتخذتها الادارة الامريكية الجديدة بعد تولي ترامب الرئاسة، اعلان البيت الابيض في 22 يناير 2025م، إعادة تصنيف انصار الله كمنظمة إرهابية اجنبية⁽⁵¹⁾.

المبحث الثاني

الهيمنة الامريكية على الاقتصاد العربي

من بداية الاحتلال الغربي للأراضي العربية حرصت هذه القوى على اضعاف القدرات العربية حتى تضل في حاجه اليها والي حمايتها، وحرمان الشعوب العربية من الاستفادة من ثروات الوطن العربي، وفي الوقت نفسه عملت هذه القوى على دعم التفوق "الإسرائيلي"، وهو ذات النهج الذي سارت عليه الولايات المتحدة في سياستها تجاه المنطقة العربية.

المطلب الاول: التبعية الاقتصادية العربية للاقتصاد الغربي

لقد ظهرت تأثيرات سياسة الولايات المتحدة والدول الرأسمالية على الاقتصاد العربي، من خلال علاقة التبعية الاقتصادية في الدول العربية، للدول الرأسمالية، والتي تعود لفترة الاستعمار الاجنبي، حيث ارتبطت اقتصاديات الدول العربية قبل الاستقلال بالدول المستعمرة، وبعد الاستقلال بقيت هذه الدول غير مستقلة اقتصاديا، حيث سعت الدول الرأسمالية الاستعمارية الي تطوير اليات جديدة من التبعية، لتجعل من الاستقلال السياسي العربي استقلالا شكليا لا مضمون له، بهدف ممارسة نوع اخر من الاستعمار وهو الاستعمار الاقتصادي او التبعية الاقتصادية، فعلى الرغم من حصول غالبية الدول العربية على استقلالها السياسي منذ منتصف القرن العشرين منذ منتصف القرن العشرين الانها ما زالت من الناحية الاقتصادية تقع تحت هيمنة الدول الصناعية الغربية لكونها لم تتمكن من تغيير هيكلها الاقتصادية بالشكل الذي يحقق لها الاستقلال الاقتصادي، ويجبئها التبعية للخارج⁽⁵²⁾.

⁽⁴⁹⁾ عبدالرزاق بوزيدي، مصدر سابق، ص 120.

⁽⁵⁰⁾ ابو القاسم، محمود حمدي. (2024). حرب غزة والنفوذ الأمريكي في "الشرق الأوسط"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، السعودية، ص 16

⁽⁵¹⁾ توفيق، سيف نصرت. (2024). السياسة الأميركية تجاه التهديدات الأمنية في منطقة البحر الأحمر (تحالف حارس الازدهار انموذجا)، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية جامعة النهريين، العراق، المجلد 2023، العدد (76): ص 53.

⁽⁵²⁾ فارس النعيمات. (2011). اثر التحديات الخارجية على النظام الاقليمي العربي، رسالة ماجستير، جامعة "الشرق الاوسط"، كلية الآداب والعلوم، عمان،

بعد انتهاء الحرب الباردة بدأت الولايات المتحدة تتصرف على انها القوة الوحيدة وبذلك وضعت في سياستها القيام بترتيب العالم بما يتفق ومصالحها الخاصة تحت ذرائع وحجج واهية وقد خصت الوطن العربي بأكبر قدر من اعادة الترتيب، وقد اثر تزايد تدخل الولايات المتحدة والدول الرأسمالية في الشؤون الداخلية للدول العربية، على القرار في بعض الدول، من خلال ربط الهياكل الاقتصادية للكيانات العربية بعجلة الاقتصاد الرأسمالي.

نجحت الولايات المتحدة والدول الرأسمالية في اضعاف اقتصاد الدول العربية بتكريس القطرية بدلا من القومية العربية⁽⁵³⁾، فقد زادت سياسات التنمية القطرية التي اتبعتها الدول العربية من التبعية الاقتصادية للغرب، حيث قامت كل دولة منفردة بتنفيذ سياستها الخاصة بها الى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال امكانياتها المحدودة، وهذا ادى بالطبع الي جعل التنمية الاقتصادية في الدول العربية تواجه العديد من التحديات، نتيجة عدم امتلاك كل دولة عربية منفردة مقومات التنمية الاقتصادية، مما ادى الى الحاق الدول العربية بالدول الغربية، من خلال عدم التكافؤ وتقييد الارادة الوطنية للدول التابعة اقتصاديا وشل قدرتها في رسم السياسات الملائمة لها، لذلك يعود استمرار التبعية في الوقت الحاضر لسياسات الدول العربية نفسها، التي سارت بشكل كبير نحو الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية المسيطر على اسواق السلع والخدمات والقروض والمال والاستثمارات والتكنولوجيا وغيرها، مما اوجد علاقة غير متكافئة، بين اقتصاد الدول العربية والدول الغربية، التي عملت على تسخير موارد الدول العربية لخدمة اقتصاداتها، وربط دول النظام بالسوق الرأسمالي، باستخدام ما يسمى بالاستثمارات الاجنبية التي اصبحت تشكل الاداة الرئيسية لدمج الدول النامية ومنها العربية بالسوق الرأسمالية، فأصبحت الشركات الغربية وخاصة الامريكية مسيطرة على عقود الاعمار والاستثمار النفطي في المنطقة العربية وخاصة في دول الخليج، وبالأخص من بعد حرب الخليج الثانية.

ولان تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي العربي يعتبر مطلبا مرفوضا من الغرب، تعمل الدول الغربية على اعاقه الدول العربية من تحقيق الاكتفاء الذاتي، وإبقائه في حالة قصور وعجز، لكي يبقى الغرب منتجا والدول العربية مستهلكا، فهي تستورد سلعا غذائية أكثر مما تنتج، واصبحت تعاني من فجوة غذائية حادة، وأصبح تمويل استيراد الغذاء يستنزف جزء كبير من الدخل القومي العربي الذي يتجه الي الاسواق العالمية، كما أصبح الغذاء يستخدم كورقة ضغط من الدول المصدرة على الدول العربية.

وبذلك فقد ادت سياسة الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الى تقييد الارادة الوطنية للدول العربية التابعة وشل قدرتها في رسم السياسات الاقتصادية الملائمة لها، وجعل من الصعب عليها اتخاذ قراراتها منفردة عن الدول الغربية⁽⁵⁴⁾.

⁽⁵³⁾ عباس المحارمة. (2010). أثر التحديات الداخلية على النظام الاقليمي العربي، رسالة ماجستير، جامعة "الشرق الأوسط"، كلية الدراسات

العليا، عمان، الاردن، ص 153

⁽⁵⁴⁾ فارس النعيمات، مصدر سابق، ص 107-111.

وأصبحت الدول العربية تتبع سياسات خارجية، وتسير حسب ما خطط لها⁽⁵⁵⁾، وصارت سيادة الدول العربية شيئاً عابراً لم يعد له قيمة، وتمت مصادرة قرارها وتبعيتها وتأثرها باللامحدود بالنظام العالمي القائم الذي جعل منها أداة لتحقيق مصالحه واستراتيجياته لاسيما من قبل الولايات المتحدة الأميركية⁽⁵⁶⁾، التي لم تنزل تعمل بكل ما لديها من قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية وغيرها، للحفاظ على السيطرة على مناطق نفوذ في المنطقة العربية، وخاصة في ضوء الاضطرابات الأمنية والسياسية، والاقتصادية التي تعيشها معظم الدول العربية⁽⁵⁷⁾.

حيث استغلت الولايات المتحدة، حاجة كثير من الأنظمة العربية الى الحماية الامريكية، لممارسة سياسة الابتزاز على الدول العربية وتكثيف الضغط المباشر عليها، للحصول على أكبر قدر من المكاسب والتنازلات من هذه الانظمة، فتغيرت السياسة الخارجية الامريكية تجاه المنطقة العربية، وفق مفهوم الصفقات، أو مبدأ الصفقات التجارية، لتعزز اقتصادها، وتزيد قوتها العسكرية⁽⁵⁸⁾، وادت التبعية العسكرية والامنية العربية للولايات المتحدة، الي ضغوطات اقتصادية كبيرة على الاقتصاد العربي، حيث استنزفت طاقاته لازدياد نفقات التسليح وعقود التسليح من الولايات المتحدة، الا ان ذلك لم يعزز البنى الامنية والدفاعية العربية، الامر الذي دفع باتجاه الاعتماد على الولايات المتحدة للحماية تحت مظلة الحلف الامني⁽⁵⁹⁾.

وتم سلب الكيانات القطرية العربية مقومات القوة وعدم السماح لاي منها أن يكون لها اي دورا توحيدا في المنطقة العربية، فمثلا بعد حرب تشرين الاول 1973م، اعلنت الولايات المتحدة عن انشاء قوة انتشار سريع موجهه ضد اقطار الخليج التي استخدمت النفط كسلاح سياسي، وعملت على تحطيم الطاقة المعنوية التي انبعثت من النفط بعد حرب اكتوبر فاستغلت حادثة العرب بالسوق العالمية ومناورات اسواق العملة فسخرت رفع سعر النفط لتشغيل ابار في بحر الشمال والولايات المتحدة وكندا، وربطت النفط بعملتها فتحكمت في ايداعاته واحتياطات الدول المنتجة، ونقلت السيطرة على النفط من المنتجين الي المستهلكين، لتضمن عدم ربط النفط بالمشكلات السياسية العربية، وخاصة في قضية الصراع العربي "الإسرائيلي"، كما استخدمت الولايات المتحدة امكانياتها للتدخل في توجيه عائدات النفط، وخاصة فيما يخص المعونات الاقتصادية بين الدول العربية⁽⁶⁰⁾، وهو ما افقد العرب، استخدام ورقة النفط، لتعزيز مكانتهم الاقليمية والدولية.

⁽⁵⁵⁾ آل مياح، صفا مظهر عبد الستار. (2020). المتغيرات الدولية والاقليمية في المنطقة العربية وأثرها على التوازنات الاقليمية (2011-2019)، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، بابل، المجلد 28، العدد 7: ص 227.

⁽⁵⁶⁾ بوبكر، بومدين سيدي والصادق، جرابه. (2021). أثر التحولات السياسية في المنطقة العربية على تفاعلات النظام الإقليمي العربي، مجلة آفاق العلمية، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، المجلد 13 العدد (3): ص 520.

⁽⁵⁷⁾ العويسات، قيس والدعجة، حسن(2021). تحديات الأمن الإقليمي العربي في ضوء الصراعات الإقليمية والدولية، مجلة الجامعة الاسلامية للعلوم الانسانية، الجامعة الاسلامية بغزة، غزة، فلسطين، المجلد 29، العدد(2): ص 260

⁽⁵⁸⁾ فتحي، محمد ميسر. (2018). الاداء الاستراتيجي الامريكي تجاه "الشرق الاوسط" في عهد الرئيس ترامب- دراسة مستقبلية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، العدد (56): 345.

⁽⁵⁹⁾ السابل، مصدر سابق، ص 180.

⁽⁶⁰⁾ هلال، على الدين ومطر، جميل. (1998). النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 123

واستخدمت الدول الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة، العقوبات الاقتصادية أداة من أدوات التغلغل الاقتصادي والسياسي في المنطقة العربية، بهدف إضعاف النظام الإقليمي العربي من خلال إضعاف الدول المستهدفة بالعقوبات⁽⁶¹⁾، واستمرار الحصار لبعض الدول العربية، والضغط الأمريكي على دول الخليج العربي لتتخلى عن التزاماتها المالية حيال النظم العربية التي تعارض ولا تتجاوب مع سياستها، ولذلك أثرت العقوبات الاقتصادية في المسار السياسي للعلاقات العربية العربية⁽⁶²⁾.

كما أثر تزايد تدخل الولايات المتحدة وبقية الدول الأوروبية في الشؤون الداخلية لدول النظام على القرار في بعض دول النظام الإقليمي العربي، حيث أجمت السياسات الغربية الصراعات العربية البينية والإقليمية. إذًا، شهد الوطن العربي عدة حروب استنفدت الكثير والكثير من الجهد والثروات البشرية والمادية، وأثرت تأثيرًا كبيرًا على إمكانات النظام⁽⁶³⁾.

فوقعت أغلب دول النظام الإقليمي العربي في مأزق المديونية الخارجية⁽⁶⁴⁾، التي أصبحت هاجسًا لهذه الدول وأداة استنزاف لمواردها الاقتصادية وأحد أهم عوائق التنمية الاقتصادية⁽⁶⁵⁾، فارتفاع حجم المديونية العامة الخارجية إلى ما يزيد على المليار دولار يقابله ارتفاع خدمة هذه الديون نفسها إلى عشرات المليارات من الدولارات، وهو ما أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي، وإفلاس المشاريع العامة والخاصة، وارتفاع نسبة البطالة لا سيما بين الشباب⁽⁶⁶⁾. كما أن إعادة ترتيب المنطقة على وفق المصالح الأمريكية من خلال مشروع "الشرق الأوسط" لا يعني سوى الهيمنة المطلقة على نفط العرب وتطويرهم، بجانب تعزيز سيطرة "إسرائيل" على مقدرات المنطقة، فهو يهدف إلى تحويل المنطقة العربية إلى منطقة تجارة حرة، لأن إنشاء منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة ودول "الشرق الأوسط"، بهدف إدماج اقتصادات المنطقة مع الاقتصاد "الإسرائيلي" في إطار تكتل اقتصادي جديد، إضافة إلى إنشاء مناطق صناعية مؤهلة تكون مستقلة قانونيًا عن الدول المضيفة⁽⁶⁷⁾، يحقق للولايات المتحدة السيطرة الكاملة على سوق النفط العالمية والاقتصاد العالمي، وإحكام السيطرة الكاملة على الثروات الطبيعية التي يخترنها المنطقة العربية، مما يسهل تطبيق شروط منظمة التجارة الحرة فيه، وتعتبر "إسرائيل" هي أكثر المستفيدين من المشروع في مساره الاقتصادي، حيث يخلق لها سوقًا تجارية تغطي 400 مليون نسمة⁽⁶⁸⁾.

(61) سليم عشور، مصدر سابق، ص 264-266.

(62) السابل، مصدر سابق، ص 138.

(63) فارس النعيمات، مصدر سابق، ص 101.

(64) عباس المحارمة، مصدر سابق، ص 104.

(65) فارس النعيمات، مصدر سابق، ص 107-109.

(66) محمود العفيفي، مصدر سابق، ص 80.

(67) سليم عشور، مصدر سابق، ص 400 - 403.

(68) محمود العفيفي، مصدر سابق، ص 56.

فهو لا يفيد سوى "إسرائيل"، لأنه ينعش اقتصادها اعتماداً على السوق العربية الواسعة من ناحية، والتمويل الدولي والإقليمي (وهو عربي أساساً) لمشروعات سيكون لها اليد العليا عليها والنصيب الأكبر فيها بدعوى إسهامها التكنولوجي، وهذا التبشير بفائدة التكنولوجيا "الإسرائيلية" لا محل له، لأن التكنولوجيا المطلوبة هي التي تنسجم مع الظروف والاحتياجات العربية، فالتكنولوجيا المناسبة لمجتمع صغير ومنظم على مستوى علمي مرتفع تختلف عن تلك الملائمة لمجتمعات كبيرة تفتقر إلى هذا المستوى، وإذا أقحمت عليها تكنولوجيا غير ملائمة ستكون النتيجة اتساع الفجوة بين مكونات هذه المجتمعات، ومن ثم احتدام التناقضات داخلها⁽⁶⁹⁾.

ولذلك أدت السياسة الغربية إلى تقييد الإرادة الوطنية للدول العربية التابعة وشل قدرتها في رسم السياسات الملائمة لها، ومن الصعب عليها اتخاذ قراراتها منفردة عن الدول الغربية، بشكل يتعارض مع مصالحها الوطنية⁽⁷⁰⁾، حيث إن ارتباط المعونات والمساعدات والشراكة والتعاون مع الدول الغربية بإحراز تقدم ملموس لدول المنطقة من إصلاحات (أسلوب العصا والجزرة) يمثل في حد ذاته سياسة إكراهية قسرية لإرغام الدول على تبني المبادرة أو التعرض للعقوبات المتدرجة، كما أن إصدار المبادرة من الخارجية الأمريكية وليست وكالة المعونات الأمريكية يشير إلى استخدامها أداة سياسية لمكافحة الدول أو عقابها. فتحديد الدول الرأسمالية المتقدمة التوجهات الاقتصادية للبلدان النامية ليس معناه قضية استيلاء على الأراضي، بل يعني بشكل أوسع تحقيق سيطرة سياسية واقتصادية على شعوب وأراضٍ بالقوة العسكرية، أو بوسائل أكثر دهاءً ومكرًا⁽⁷¹⁾.

المطلب الثاني: تأثير وقوع الاقتصاد العربي تحت الهيمنة الأمريكية على القضية الفلسطينية

ان قيام الدول العربية بمظهرها الحالي، وحصولها على استقلال شكلي، أتى في إطار المشاريع الاستعمارية الغربية، التي حرصت على ان تبقى الدول العربية مجزئة وضعيفة، وبالحاجة الى الحماية الأمريكية، ليسهل نهب ثرواتها والسيطرة عليها.

ولم يكن ظهور القضية الفلسطينية في الأساس الا بسبب التبعية الاقتصادية والسياسية العربية للغرب، والتي تطورت من ان كانت في البداية تعبر عن حالة رفض لوجود "إسرائيل"، الى ان وصلت حالياً ان الانظمة العربية احرص وأكثر تحمسا من "إسرائيل" ومن الغرب على تصفية القضية الفلسطينية.

ويمكن تتبع تأثير الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العربي على القضية الفلسطينية، بشكل تسلسلي منذ بداية قيام الانظمة العربية وقيام دولة "إسرائيل"، حيث ان التبعية الاقتصادية العربية للغرب أدت الى تجزئة الوطن العربي وهيئة الظروف لقيام دولة "إسرائيل" وبالتالي كانت السبب الرئيسي لظهور القضية الفلسطينية، وعلى الرغم من تبعية الاقتصاد العربي للغرب الا ان ذلك لم يكن في صالح العرب، حيث عمل الغرب على اضعاف العرب من جهة وإبقاء التفوق "الإسرائيلي" في المنطقة العربية من جهة أخرى، وهو ما اجبر الانظمة العربية على قبول "إسرائيل"

⁽⁶⁹⁾ الشرعة، مصدر سابق، ص 145.

⁽⁷⁰⁾ فارس النعيمات، مصدر سابق، ص 107-109.

⁽⁷¹⁾ محمود العفيفي، مصدر سابق، ص 56.

والاعتراف به والدخول معه في اتفاقيات سلام برعاية امريكية وهو ما أدى الي انقسام عربي بظهور محور التطبيع، الذي سعى للحفاظ على مصالحة مقابل التخلي عن خيار المقاومة، ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل أصبحت الاطراف العربية المطبوعة هي الخط الدفاع الاول لحفظ أمن "إسرائيل" في مواجهة أطراف محور الجهاد والمقاومة، ويمكن توضيح هذا أكثر في الاتي:

اولاً: تجزئة الوطن العربي وظهور القضية الفلسطينية

لم يكن ظهور القضية الفلسطينية حدثاً منفصلاً عن السياق البنيوي الذي تشكّل فيه الوطن العربي الحديث، بل جاء نتيجة مباشرة لتجزئة الفضاء العربي سياسياً واقتصادياً، في إطار نظام دولي صاغته القوى الاستعمارية الغربية ثم ورثت الولايات المتحدة جزءاً كبيراً من أدوات التحكم به.

فمقابل امتيازات مالية قدمتها القوى الاستعمارية الغربية للأمرء والأسر العربية الحاكمة استطاعت عقد اتفاقيات ومعاهدات حماية معهم⁽⁷²⁾، والتي أدت التي تقسيم الوطن العربي جغرافياً إلى أقاليم ودول، تفصلها حدود جغرافية مصطنعة، وبذلك ترسخت تجزئة الوطن العربي إلى كيانات قطرية تهدف إلى خدمة المستعمر وتحقيق أهدافه⁽⁷³⁾، وعليه فإن ظهور الدول العربية القطرية، هو جزء من استراتيجية غربية، قائمة على التجزئة والتفتيت، حيث شهد الوطن العربي أكبر مؤامرة تقسيم في التاريخ الحديث، ونجح الاستعمار الغربي وحليفته الحركة الصهيونية في اصطناع دويلات عربية هزيلة ضعيفة ومتصارعة⁽⁷⁴⁾.

وبالتالي فقد أسهم إخضاع الاقتصادات العربية المبكرة لمنظومات التبعية الخارجية في إضعاف القدرة العربية على بناء موقف جماعي مستقل، حيث شهد العالم العربي تدخلات غربية كبيرة هدفت إلى إحباط جميع التوجهات الوحدوية، سواءً بإسقاط تلك الجهود أو تفرغها من محتواها.

وهو ما هيئ للقوى الاستعمارية الغربية إقامة دولة للمستوطنين اليهود⁽⁷⁵⁾، على أرض فلسطين، ففي 2 تشرين الثاني 1917م أصدر وزير الخارجية البريطاني بلفور تصريحاً على شكل رسالة وجهها إلى اللورد روتشيلد، وهو ما عرف بوعد بلفور، فقد تعهدت بريطانيا بأنها ستبذل كل ما بوسعها لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. حيث أن قيام وتأسيس دولة الكيان هو أحد الأسس التي وضعتها القوى الغربية، لضمان استمرار تجزئة الوطن العربي وتفتيته، وهو ما أدى إلى ضعف العرب واستمرار تجزئة الوطن العربي واحتلال أراضيهم⁽⁷⁶⁾، مما جعل القضية الفلسطينية منذ نشأتها أسيرة تبعية اقتصادية قيّدت القرار العربي، وحالت دون التعامل معها بوصفها قضية تحرر مركزي للأمة.

⁽⁷²⁾ الجاسور، ناظم عبد الواحد. (2001). إشكالية الحدود في الوطن العربي: دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية. دار مجدلوي للطباعة والنشر، الأردن، ص 40 - 41.

⁽⁷³⁾ نسرين الحمداني، مصدر سابق، ص 19-20.

⁽⁷⁴⁾ سميرة حيرش. (2019). النظام الدولي الجديد وأثره على الوطن العربي (1990-2011م). رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة، الجزائر، ص 43.

⁽⁷⁵⁾ سامية بوعظمة وصاغي صليحة، مصدر سابق، ص 27.

⁽⁷⁶⁾ أمينة خليفي، مصدر سابق، ص 21.

ثانياً: تكريس التفوق العسكري "الإسرائيلي" في المنطقة العربية

أسهمت التبعية الاقتصادية العربية للولايات المتحدة في إعادة تشكيل موازين القوة في المنطقة، ليس فقط عبر إضعاف البنى الإنتاجية والقدرات الذاتية للدول العربية، بل أيضاً من خلال توفير بيئة استراتيجية مواتية لتكريس التفوق "الإسرائيلي".

فقد عملت الدول الغربية على تكريس التفوق العسكري "الإسرائيلي" في المنطقة من خلال دعمه وتدعيم قوته، من جهة، وإضعاف العرب من جهة أخرى، فنظرًا للالتزام الأمريكي الصريح والمعلن بأمن "إسرائيل"، صيغت توجهات حلف الأطلسي تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بما يخدم أمن "إسرائيل"، ليكون القوة الإقليمية المهيمنة في المنطقة⁽⁷⁷⁾، فزاد تدفق إمدادات السلاح الأمريكي والغربي المتطور إلى "إسرائيل"، وأصبحت الولايات المتحدة المورد الكبير لأسلحة القوات البرية والطائرات الحربية الصهيونية، وانحيازها التام "لإسرائيل" فيما يتعلق بالحد من التسلح، حيث تعهدت بتمويلها وتأبيدها المطلق لبرنامجها النووي⁽⁷⁸⁾.

وتنفيذ الولايات المتحدة سياسة الاحتواء المزدوج تجاه إيران والعراق⁽⁷⁹⁾، وفرض الأمم المتحدة بإيعاز من الولايات المتحدة الحظر على كل من ليبيا والسودان والعراق، وفرض عقوبات اقتصادية منفردة على سوريا واليمن وكذلك إيران، والاستخدام الغربي لحق النقض "الفييتو" لحماية "إسرائيل" جراء أعماله القمعية في مواجهة الانتفاضة⁽⁸⁰⁾.

وهو ما انعكس على القضية الفلسطينية فنظرًا لاتساع الهوة بين الإمكانيات العسكرية "الإسرائيلية" والإمكانات العسكرية العربية، وتزايد الدعم السياسي وحجم المعونات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية "لإسرائيل"، تكاملت الظروف السياسية والعسكرية التي دفعت "إسرائيل" إلى السعي لتحقيق أهدافه التوسعية⁽⁸¹⁾.

فقد ارتبط الدعم الأمريكي غير المحدود "لإسرائيل"، عسكريًا وتكنولوجياً واقتصاديًا، بقبول عربي رسمي ضمنى فرضته معادلات الاعتماد على السوق الأمريكية، والمساعدات، والحماية السياسية، ما انعكس مباشرة على اختلال ميزان الردع لصالح "إسرائيل" وتحويل هذا التفوق إلى عنصر ضاغظ في أي مقارنة عربية للقضية الفلسطينية.

الأمر الذي جعل الانظمة العربية متهينة لقبول "إسرائيل" بواسطة عملية سياسية برعاية الولايات المتحدة، جسدت العلاقة بين المنتصر والمهزوم حيث أملى على العرب إرادة الولايات المتحدة واشترطات "إسرائيل"⁽⁸²⁾، وترجيح كفة المطالب "الإسرائيلية"، وإلحاق الضرر بالجانب العربي. وتجزئة الموقف العربي بإجراء مفاوضات ثنائية بين "إسرائيل" والدول العربية وحصر الصراع مع "إسرائيل" في الدول التي لها أرض محتلة فقط، وإبعاد باقي الدول العربية عن مجرى الصراع⁽⁸³⁾.

(77) السابل، مصدر سابق، ص 134-136.

(78) صورية تريمة، مصدر سابق، ص 187.

(79) السعيد، مصدر سابق، ص 104 - 105.

(80) صورية تريمة، مصدر سابق، ص 226.

(81) بوخشبة على وعبادي محمد، مصدر سابق، ص 16.

(82) سعيد يقين، مصدر سابق، ص 62.

(83) سعودي، مصدر سابق، ص 91.

ثالثاً: تشكّل محور التطبيع في البيئة العربية

لم يكن تشكّل محور التطبيع نتاج تحوّل أيديولوجي بقدر ما كان نتيجة مسار طويل من الاندماج القسري لبعض الاقتصادات العربية في المنظومة الاقتصادية التي تقودها الولايات المتحدة. ففي ظل تشابك المصالح المالية، والاستثمارية، والأمنية مع واشنطن، باتت بعض الأنظمة العربية تنظر إلى التطبيع كخيار وظيفي يضمن استمرار تدفق الدعم والحماية، حتى وإن جاء ذلك على حساب القضية الفلسطينية. وهكذا تحوّل التطبيع من استثناء سياسي إلى محور منظم يعكس عمق التأثير الاقتصادي الأمريكي في توجيه السياسات العربية.

فقد نجحت الولايات المتحدة و"إسرائيل" في توظيف المدخل الاقتصادي من أجل تحقيق هدف القبول بـ"إسرائيل" كأمر واقع ودمجه في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى ظهور ما سُمي أمريكياً بالنهج المعتدل في التعامل مع "إسرائيل" (84).

وغالباً ما يطلق على محور التطبيع مصطلح محور الاعتدال، وهذه التسمية هي منتج أمريكي، ويقصد بالاعتدال وفق هذه التسمية التماهي التام مع السياسة الأمريكية، لذا فهو يضم الدول العربية التي يشهد لها بالتطابق التام مع سياسة الولايات المتحدة في المنطقة⁽⁸⁵⁾، وكذلك يضم "إسرائيل" وتركيا، كما يمكن اعتبار الجماعات الإرهابية أحد أطراف هذا المحور، كتنظيم داعش الذي نشأ وترعرع، نتيجة لسياسة الاحتلال الأمريكي في العراق، وجاء لصالحها⁽⁸⁶⁾.

وهو محور أو تحالف عسكري قائم على الاعتبارات المصلحية، حيث تسعى أطرافه إلى تحقيق مصالحها على حساب القضايا العربية الرئيسية، فهذه المصالح جعلتها ترتبط بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة، تصل إلى حد التبعية، وترى أن كسب الود الأمريكي يأتي من البوابة "الإسرائيلية"، وترى أن فرص الاستثمار في "إسرائيل" وفي الولايات المتحدة وأوروبا ستكون أفضل مع وجود علاقات طبيعية مع "إسرائيل".

ولأن المصالح المشتركة بين أطرافه هي الورقة الراحلة في علاقاته وتفاعلاته، فإن الولايات المتحدة ترتبط بعلاقات تحالفية مع دول محور الاعتدال، وتقتضي مصالحها الحفاظ على هذه الأنظمة ودعمها، كما أن الأطراف المنتمية إلى هذا محور، تسعى إلى تحقيق مصالحها أولاً، التي جعلت أطرافه تنحاز إلى تحقيق مصالحها على حساب القضايا العربية الرئيسية، حيث إن الدول العربية المنتمية لهذا المحور، أصبحت ترتبط بـ"إسرائيل" بشكل علني أو غير علني، لذلك فهو يضم الدول التي ترتبط بعلاقة سلام مع "إسرائيل" ولديها سفارات وتمثيل دبلوماسي متبادل، أو تلك التي لا ترتبط بعلاقات معلنة مع "إسرائيل"، ولكن توجد مصالح بينها وبين "إسرائيل" كالسعودية، حيث توجد علاقة وجودية مشتركة غير معلنة بينها وبين "إسرائيل"⁽⁸⁷⁾.

(84) خلاصي، خليفة ومنصوري، سفيان. (2019). النظام الإقليمي العربي: بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة1، الجزائر، المجلد 8 العدد (14): ص19.

(85) سلمى بوطرفة ومنال بوطرفة، مصدر سابق، ص79.

(86) رزايقة، حنان. (2016). الانسحاب الأمريكي من العراق سنة 2011: دراسة في الأسباب والنتائج. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 76، ص47.

(87) جمانة جرادات، مصدر سابق، ص 117 - 124.

وتشكل محور التطبيع له انعكاسات كارثية على القضية الفلسطينية، حيث ان جوهر المضمون الاستراتيجي للتطبيع، هو إحداث تغيير على الجانب العربي، هذا التغيير يبدأ بضرورة تقبل "إسرائيل"، وتغيير المعتقدات العربية، وإعادة تركيبها لتتوافق مع فكرة وجود "إسرائيل" وشرعيته واستحالة زواله⁽⁸⁸⁾.

وهو ما سهل على "إسرائيل" الدخول الي قلب النظام العربي، واختراق المجتمع العربي، واعادة صياغة افكاره ومفاهيمه، بما يتناسب مع اهدافه ومخططاته، وطرح مشروع "الشرق الاوسط"، كصيغة إقليمية مناقضة للنظام الإقليمي العربي وللمصلحة العربية، لتحقق "إسرائيل" الانتماء إلى المنطقة، ويطمس هوية المنطقة، وينزع عنها خصوصيتها العربية والإسلامية.

خصوصاً من خلال الاستثمارات والشراكات التي تعد عامل جاذب للعلاقات مع الدول العربية، وقد حرصت "إسرائيل" في مساعيه نحو التطبيع أن يتعامل مع كل دولة عربية على حدة، سياسياً وأمنياً واقتصادياً، بما يؤهله لان يصبح مركزاً للنظام الاقتصادي الإقليمي الجديد، وإقامة علاقات ومشاريع تعاون إقليمي، تساهم في تعزيز نفوذه الإقليمي، واندماجها في المنطقة، في مقابل تجاوز تسوية القضية الفلسطينية، وذلك من أجل كسب المزيد من الأراضي، والتوسع في عملية الاستيطان، أي أن لا يكون السلام على حساب المشروع التوسعي الذي يعد ركيزة أساسية في الفكر "الإسرائيلي"⁽⁸⁹⁾.

لذلك تم اعادة النظر في المناهج الدراسية في الدول العربية المنتمية الى محور التطبيع، ومراجعتها من العبارات المعادية "لإسرائيل"، فتم تقليص المقررات الخاصة بالقضية الفلسطينية، وشطبت مصطلحات الصراع العربي "الإسرائيلي" من المناهج الدراسية في أكثر من قطر عربي⁽⁹⁰⁾.

ومن تأثيرات تشكل محور التطبيع على القضية الفلسطينية، أن عملية التطبيع مع "إسرائيل"، نسفت القضية الفلسطينية، كقضية قومية لكل العرب. حيث نجحت الولايات المتحدة و"إسرائيل" في جعل الدول العربية المنتمية الى محور التطبيع، ترى أن القضية الفلسطينية ليست أولوية، بل ربما وصلت هذه الدول إلى قناعة أن القضية الفلسطينية هي عبء عليها، وبالتالي بدأت تنسج علاقاتها بعيداً عن هذه القضية⁽⁹¹⁾، فتضاءلت مشكلة الصراع العربي- "الإسرائيلي"، وتراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، لدى الانظمة العربية، وبذلك فإن عملية التطبيع مع "إسرائيل" غيرت مفهوم القضية الفلسطينية بوصفها قضية قومية لكل العرب، وحصرتها في الإطار الفلسطيني.

⁽⁸⁸⁾ أبو زبيدة، رامي احمد.(2022). الاثر العسكري والامن للتطبيع العربي الصهيوني. في: محسن صالح (محرر)، دراسات في التطبيع مع "إسرائيل"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ص 452.

⁽⁸⁹⁾ منير، شيماء.(2023). خريطة التحالفات الجديدة.. تموضع "إسرائيل" في بيئة إقليمية مغايرة، الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، المجلد 8 العدد (108): ص 34.

⁽⁹⁰⁾ شمالي، الهام جبر وصالح، جوان محمود.(2022). التطبيع الثقافي وتداعياته على القضية الفلسطينية، في: محسن صالح (محرر)، دراسات في التطبيع مع "إسرائيل"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 1، بيروت، لبنان، ص 205.

⁽⁹¹⁾ أحمد الأسطل.(2014). القومية ودورها في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهدي الرئيسين جمال عبدالناصر ومحمد انور السادات دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، غزة، فلسطين، ص 140.

رابعاً: التخلي العربي الرسمي عن خيار المقاومة

في سياق التبعية الاقتصادية، لم يعد خيار المقاومة يُنظر إليه رسمياً كأداة مشروعة لاستعادة الحقوق، بل كعبء سياسي واقتصادي قد يهدد استقرار العلاقات مع الولايات المتحدة وشبكة مصالحها الإقليمية. وقد أدى هذا المنطق إلى إعادة تعريف المواقف العربية الرسمية من المقاومة، بحيث جرى تهميشها أو تجريدها ضمن خطاب "الواقعية السياسية"، وهو خطاب تشكّل أساساً تحت ضغط الالتزامات الاقتصادية، وشروط الدعم، ومتطلبات الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الذي تقوده واشنطن.

فباعتبار ان المصالح المشتركة بين "إسرائيل" والولايات المتحدة من جهة والدول العربية من جهة أخرى هي الورقة الرابحة، انعكس ذلك على سياسة الدول العربية تجاه القيم والمبادئ السائدة في المنطقة العربية، التي قام عليها النظام الاقليمي العربي خاصة قيم الحق في التحرر والاستقلال، وتماشى هذه الدول مع السياسات الامريكية و"الإسرائيلية" في المنطقة، والتحرك نحو نوع جديد من الخضوع والتبعية، وفقدان القدرة على التحرك بما يتعارض مع السياسة الأمريكية، واستجابة للضغوط الامريكية السياسية والاقتصادية والعسكرية عليها⁽⁹²⁾.

حيث استطاعت الولايات المتحدة، بعد غزو واحتلال العراق في عام 2003م، نمطاً جديداً من العلاقات على النظام العربي، فقد أتاح التواجد العسكري الأمريكي في العراق للولايات المتحدة مجالاً أكبر للتدخل في سياسات دول المنطقة، وطرح سياسات أكثر وضوحاً لتغيير القيم والمبادئ السائدة في المنطقة العربية، خاصة قيم الحق في التحرر والاستقلال، حتى باتت بعض الدول العربية تخشى من أن تصف العمليات الأمريكية بالغزو أو العدوان⁽⁹³⁾.

لذا لم يكن النظام الاقليمي العربي الرسمي قادراً على الدفع بالعراق نحو التحرر خاصة مع عدم اعترافه رسمياً بالمقاومة العراقية للاحتلال، مستجيباً للرؤية الامريكية التي تصور المقاومة العراقية بانها ارهاب، وبذلك تخلى النظام الاقليمي العربي عن احد القيم الرئيسية التي حكمت التفاعلات العربية-العربية منذ نشأته رسمياً لمقاومة الاحتلال ودعم حركات التحرر والاستقلال، وكذا الحال بالنسبة للمقاومة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية بمعنى عملياً تخلت الدول العربية عن دعم حركات الجهاد والمقاومة مادياً ومعنوياً، بل أصبحت تقول ان خيارات المقاومة خيارات محظورة، والاصرار على الخلط بينها وبين الارهاب، وأصبحت تتبنى وجهة النظر الامريكية و"الإسرائيلية" بان كل من هو ضد "إسرائيل" ارهابياً.

وهو ما انعكس على القضية الفلسطينية حيث أدى التخلي العربي الرسمي عن خيار المقاومة، الي دخول إيران كطرف غير عربي لمليء هذا الفراغ، بعد ان استطاعت من خلال الدبلوماسية الشعبية بناء شبكة علاقات اقليمية داخل المنطقة العربية، ولم يستطع التحالف بين "إسرائيل" والولايات المتحدة وبعض الدول العربية إيقاف المد الإيراني من التغلغل في المنطقة العربية لأسباب كثيرة، أهمها القيم الإيرانية بإعلان وقوفها إلى جانب القضية

⁽⁹²⁾ هدى صبيح، 2013، مستقبل النظام الاقليمي العربي على ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية: 1990-2012م، رسالة ماجستير، جامعة القدس، معهد الدراسات الاقليمية، فلسطين، ص153.

⁽⁹³⁾ أماني الشهران، (2015). استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة. رسالة ماجستير، جامعة "الشرق الأوسط"، كلية الآداب والعلوم، عمان، الأردن، ص106.

الفلسطينية حتى تحرير القدس، فالشعوب العربية تعتبر "إسرائيل" العدو الأكبر خلافا لما تخطط له حكوماتهم بأن إيران هي العدو الأكبر، وكلما تم التطبيع مع تلك الحكومات زاد النفور من الجمهور العربي والتوجه نحو إيران⁽⁹⁴⁾، فالعداء "الإسرائيلي" هو القاسم المشترك بين إيران والشعوب العربية⁽⁹⁵⁾.

وبذلك أفرز التدخل الإيراني في المنطقة العربية، ظهور فاعلين إقليميين من دون مستوى الدول يتمثلون في حركات الجهاد والمقاومة، فمنها ما أسستها وأنشأتها إيران وأبرزها حزب الله في لبنان والحشد الشعبي في العراق، ومنها ما لم يسهم في إنشائها وتأسيسها إلا أنه أسهم إسهامًا كبيرًا في نموها وتطورها كحركات المقاومة الفلسطينية لا سيما حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي، وحركة أنصار الله في اليمن، وقد تشكلت حركات الجهاد والمقاومة دون موافقة الحكومات العربية⁽⁹⁶⁾، وتولت قيادة الصراع العربي "الإسرائيلي" بدلاً عن الانظمة العربية، واثبتت فعاليتها أكثر من الجيوش العربية.

خامساً: تحول العداء العربي الرسمي عن "إسرائيل"

يمثل تحول العداء العربي الرسمي عن "إسرائيل" النتيجة الأكثر وضوحًا لتراكمات التبعية الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة. فبدل أن يبقى "إسرائيل" مصدر التهديد المركزي في الوعي والسياسة الرسمية العربية، جرى إعادة توجيه بوصلة العداء نحو أطراف أخرى، إقليمية أو داخلية، بما يتوافق مع أولويات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

وهذا التحول، انعكس على القضية الفلسطينية حيث لم تعد محور الصراع، بل تحولت إلى ملف هامشي يُدار ضمن حسابات المصالح الاقتصادية والتحالفات التي فرضتها علاقات التبعية، التي من خلالها عملت الولايات المتحدة على تحويل العداء العربي ضد "إسرائيل" إلى عداء ضد أطراف إقليمية ودولية أخرى، وإلى عداء بين الانظمة العربية، بهدف إعادة تشكيل مشكلات المنطقة⁽⁹⁷⁾، وصرف انظار العرب إلى عدو آخر بدلاً من "إسرائيل"⁽⁹⁸⁾.

وهو ما اضر بالقضية الفلسطينية، حيث نجحت الولايات المتحدة و"إسرائيل" في إخافة الدول العربية من إيران⁽⁹⁹⁾، حتى أصبحت هذه الدول ترى أن "إسرائيل" لا تهددها، بل ترى أن إيران هي التي تهددها⁽¹⁰⁰⁾، ومن ثم باتت مستعدة لتحالف العسكري مع "إسرائيل"، التي جانب تحالفاتها مع الولايات المتحدة، واللتان قدمتا نفسيهما للدول العربية على أنها صديقة، بالترويج عربيًا ودوليًا على قدرتها للتعاون المشترك مع العرب، لمواجهة العدو المشترك "إيران والإرهاب"⁽¹⁰¹⁾، لذلك كان الهدف من موجة التطبيع الأخيرة ما سمي باتفاق أبراهام بين الإمارات والبحرين

⁽⁹⁴⁾ السعودي، مصدر سابق، ص 163-164.

⁽⁹⁵⁾ الشاهر وجبور، مصدر سابق، ص 94.

⁽⁹⁶⁾ الصعيب، إضحوي. (2024). فلسطين بعد الطوفان. دار ماشكي للطباعة والنشر والتوزيع. الموصل، العراق، ص148.

⁽⁹⁷⁾ إسلام المغير. (2015). الحرب العراقية- الإيرانية (1980-1988)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، غزة، فلسطين. ص242.

⁽⁹⁸⁾ خدام، عبدالحليم. (2003). النظام العربي المعاصر قراءة الواقع واستشفاف المستقبل. المركز الثقافي العربي، المغرب، ص112.

⁽⁹⁹⁾ الكومي، مصدر سابق، ص 429-430.

⁽¹⁰⁰⁾ جمانة جرادات، مصدر سابق، ص 124.

⁽¹⁰¹⁾ أبو زبيدة، مصدر سابق، ص 450.

والمغرب والسودان و"إسرائيل" هو بناء تحالف سياسي وأمني واقتصادي وتكنولوجي وعسكري، ضد ما يسمى الخطر الإيراني⁽¹⁰²⁾.

وبناء على ذلك أعيد بناء محور التطبيع العربي بدخول "إسرائيل" في تحالفات مشتركة مع مصر والإمارات والبحرين والسعودية والأردن والمغرب والسودان لمواجهة القوى الإقليمية الأخرى كإيران وحلفائها في المنطقة⁽¹⁰³⁾، فنجحت الولايات المتحدة و"إسرائيل" في تحويل الدول العربية المنتمية لمحور التطبيع الي أدوات وظيفية لحماية أمن "إسرائيل" والمصالح الامريكية في المنطقة، والدفع بها لاستهداف العدو الحقيقي للولايات المتحدة و "إسرائيل"، والمتمثل في محور الجهاد المقاومة⁽¹⁰⁴⁾، بعد ان حصلوا على تعهد عربي بعدم مساعدة المقاومة ومنع المقاومة من القيام بأي عمل يمس أمن واستقرار "إسرائيل" او المصالح الامريكية في المنطقة، وتقديم من يرتكبها للمحاكمة⁽¹⁰⁵⁾.

مما أثر على المسار السياسي للعلاقات العربية- العربية، كتأثيرها في العديد من القضايا كالعلاقات السورية اللبنانية من خلال اعتبار الوجود العسكري السوري في لبنان احتلالاً، وتأثيرها في تفجير الصراعات الداخلية، كأثارة الفتنة الطائفية بين السنة والشيعة، والضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على الحكومة اليمنية لشن الحرب على مؤسس حركة أنصار الله الشهيد السيد حسين بدر الدين الحوثي⁽¹⁰⁶⁾.

والتعاون الخليجي "الإسرائيلي" الامريكي التركي الاوروي لأسقاط نظام الأسد في سوريا، ونظام القذافي في ليبيا، والتعاون السعودي الصهيوني في العدوان على اليمن (عاصفة الحزم)، الذي انطلقت بقيادة النظام السعودي والإماراتي، في 26 آذار 2015م، حيث بادر الكيان للمشاركة في هذا العدوان، وأرسل خبراءه العسكريين للمشاركة في غرف العمليات السعودية، كما قام بالمشاركة المباشرة عبر الطيران "الإسرائيلي" الذي نفذ عدة عمليات، وشارك في العدوان البري، واعترف بسقوط جنود "إسرائيليين" قتلى، كانوا ضمن قوات التحالف في باب المندب ايلول 2015م.

وكذلك قامت السعودية في نيسان 2019م، وشباط 2020م، بشن حملات اعتقال طالت مقيمين فلسطينيين داعمين للمقاومة، ورفضت الاستجابة للوساطات السياسية والدبلوماسية للأفراج عنهم، وكذلك عدم استجابتها لمبادرة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي قائد حركة أنصار الله، والمتضمنة الأفراج عن أحد الطيارين مع أربعة

⁽¹⁰²⁾ تريمة، مصدر سابق، ص 235.

⁽¹⁰³⁾ عمروش، عبد الوهاب وطالب، حفيظ. (2021). صفقة القرن 2020: تسوية القضية الفلسطينية أم تصفيتها. المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، الجزائر، المجلد 9، العدد 1، ص 780.

⁽¹⁰⁴⁾ الكومي، احمد عوض. (2022). الدوافع الامنية للتطبيع العربي- "الإسرائيلي" واثرة على القضية الفلسطينية. في: محسن صالح (محرر)، دراسات في التطبيع مع "إسرائيل"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 1، بيروت، لبنان، ص 439- 440.

⁽¹⁰⁵⁾ القاضي، باسل صالح. (2022). مخاطر التطبيع على الدول والشعوب العربية. في: محسن صالح (محرر)، دراسات في التطبيع مع "إسرائيل". مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 1، بيروت، لبنان ص 381.

⁽¹⁰⁶⁾ الرميمة، عرفات عبدالخبير. (2021). العدوان السعودي على اليمن ماضياً وحاضراً تتبع تاريخي، دار الخبرة للدراسات والتطوير، صنعاء، اليمن، ص 58.

من الضباط والجنود السعوديين الأسرى لدى اليمن، مقابل أن يفرج النظام السعودي عن المعتقلين والمختطفين الفلسطينيين لديه⁽¹⁰⁷⁾.

وعلى الرغم من ان عملية طوفان الأقصى قد احدثت استنزاف اقتصادي "إسرائيلي"⁽¹⁰⁸⁾، الا ان الانظمة العربية الحليفة للولايات المتحدة و"إسرائيل"، عملت على كسر الحصار الاقتصادي المفروض على "إسرائيل" من قبل محور الجهاد والمقاومة، بالاستعاضة عن النقل البحري عبر البحر الاحمر والبحر العربي وخليج عدن، بالنقل عبر طريق الممر الهندي المار بحرياً من مدينة ممباي الهندية الى ميناء جبل علي في دبي، ثم برياً عبر الإمارات والسعودية ثم الاردن وصولاً الى الاراضي المحتلة، وقيام سفن تابعة لدول عربية، بنقل البضائع الى موانئ "إسرائيل"، وهو ما خفف الضغط الاقتصادي على "إسرائيلي"، واتيح له المجال لارتكاب الكثير من المجازر في حق الشعب الفلسطيني، واحكام الحصار والخنق على اهالي غزة.

⁽¹⁰⁷⁾ القروطي، خالد.(2024). محورية القضية الفلسطينية في مشروع المسيرة القرآنية، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الانسانية، جامعة صنعاء، صنعاء، اليمن، المجلد 3، العدد (2): ص 117 – 119.

⁽¹⁰⁸⁾ بن عطية الصالح.(2024). إستراتيجية المقاومة في غزة - طوفان الأقصى أنموذجاً- رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف كلية الحقوق والعلوم السياسية، المسيلة، الجزائر، ص72.

الخاتمة

ان قيام الدول العربية بمظهرها الحالي، ووصولها على استقلال شكلي، يأتي في إطار المشاريع الاستعمارية الغربية، التي حرصت على ان تبقى الدول العربية مجزئة وضعيفة، وبالحاجة الي الحماية الامريكية، ليسهل نهب ثرواتها والسيطرة عليها.

ولم يكن ظهور القضية الفلسطينية في الاساس الا بسبب التبعية الاقتصادية والسياسية العربية للغرب، والتي تطورت من ان كانت في البداية تعبر عن حالة رفض لوجود "إسرائيل"، الى ان وصلت حاليا ان الانظمة العربية احرص وأكثر تحمسا من "إسرائيل" ومن الغرب على تصفية القضية الفلسطينية.

ان الهيمنة الامريكية على الاقتصاد العربي، جعل الانظمة العربية مرتبته للسياسات الامريكية، وجعل من الاسواق العربية سوقا مفتوحا للبضائع الغربية، وحرم الشعوب العربية من الاستفادة من ثروات الوطن العربي، وغياب تام للقطاع الصناعي والانتاجي، ولا تمتلك ابسط مقومات الحياة ناهيك عن تحقيقها الاكتفاء الذاتي.

هذا الوضع العام الذي تعيشه المنطقة العربية، انعكس على السياسة العربية الرسمية تجاه القضية الفلسطينية والصراع مع العدو "الإسرائيلي"، فحرص الانظمة العربية على حفظ مصالحها الاقتصادية المرتبطة بالمصالح الامريكية في المنطقة، والمرهونة ببقاء "إسرائيل"، جعلها تتحول الى سياج أمني لحماية "إسرائيل"، وتصبح الخط الدفاعي الاول عنه، فأصبحت تخوض حروبا بالوكالة، في مواجهة مباشرة مع أطراف محور الجهاد والمقاومة، استنزفت مقدرات و ثروات الوطن العربية، وارهقت الشعوب العربية وزادت من معدلات الفقر والبطالة.

النتائج

1. ان السبب الرئيسي في ظهور القضية الفلسطينية هو التبعية المالية والاقتصادية العربية للغرب، فبمقابل الامتيازات المالية التي كانت تمنحها الدول الاستعمارية للأمرء والشيوخ والحكام العرب، وقبولهم بتوقيع اتفاقيات حماية مع الغرب، استطاعت القوى الاستعمارية اختراق الوطن العربي، واحتلاله وتقسيمه واقامة دولة "إسرائيل".
2. تتمثل الاهداف الامريكية في المنطقة العربية في السيطرة على النفط وتأمين خطوط امداده، من خلال السيطرة على المضائق والممرات المائية وحفظ امن "إسرائيل"، نظرا للدور الوظيفي الذي تلعبه "إسرائيل" في حفظ المصالح الامريكية في المنطقة.
3. ان الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، انتهجت نفس النهج الذي انتهجته القوى الاستعمارية الغربية.
4. استخدمت الولايات المتحدة عدة وسائل وطرق للهيمنة على الاقتصاد العربي، منها ما هي ناعمة ومنها ما هي صلبة.
5. استطاعت اختراق الوطن العربي عبر المساعدات الاقتصادية واتفاقيات الحماية، لتفرض هيمنتها على القرار الرسمي العربي، ودعم موقف وموقع "إسرائيل" وتراجع الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية.
6. قامت بالتدخل في الشؤون العربية الداخلية وشل قدرة الدول العربية على رسم السياسات الاقتصادية الملائمة لها، فعززت القطرية على حساب القومية العربية، فأصبحت الانظمة العربية تراعي مصالحها القطرية على حساب القضايا المصرية.
7. عملت على تأجيج الصراعات العربية-العربية، او الصراعات العربية الاقليمية، بهدف صرف انظار العرب عن العدو "الإسرائيلي"، واستنزاف طاقتهم وامكانياتهم في حروب عبثية.
8. واستخدمت القوة الصلبة من خلال التدخلات العسكرية المباشرة، ومن خلال العقوبات الاقتصادية سواء الاممية او الانفرادية، وهو ما نتج عنها من اذعان عربي تام للسياسة الامريكية، وتخلت الانظمة العربية عن دعم المقاومة، بل اصبحت تتخذ مواقف معادية لها، وتربطها بالإرهاب.
9. كان المدخل الاقتصادي من اهم المداخل التي استخدمتها الولايات المتحدة لجر العرب، لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، والاعتراف به.
10. تحولت الانظمة العربية الى سياج يحمي "إسرائيل"، وعملت خلال عملية طوفان الاقصى الى فك الحصار البحري عنه، من خلال الاستعاضة بالنقل البري عبر طريق الممر الهندي المار بريا بالأمارات والسعودية ثم الاردن وصولا الى الاراضي المحتلة، وقيام سفن تابعة لدول عربية، بنقل البضائع الى موانئ "إسرائيل"، وهو ما يخفف الضغط الاقتصادي على "إسرائيل".

التوصيات

1. قيام الانظمة العربية بتنويع العلاقات الاقتصادية مع أكثر من طرف اقليمي ودولي، تكون هذه العلاقات قائمة على الندية، والحذر من استبدال طرف دولي قديم بطرف دولي جديد.
2. السعي لإيجاد اسواق جديدة للنفط والغاز العربي.
3. الانضمام للتكتلات الاقتصادية الدولية، كمنظمة شنغهاي، وتكتل بيريكس، لإيجاد توازن في العلاقات مع المؤسسات الدولية الاقتصادية التقليدية (البنك الدولي، مؤسسة النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية).
4. الاهتمام بالصناعات المحلية والقومية العربية، والعمل على الحصول على تقنيات التصنيع الحديثة.
5. الاهتمام بالبحوث والدراسات العلمية، ودعم الابتكارات والاختراعات.
6. توجيه جزء كبير من مصادر الطاقة العربية، في قطاع الانتاج الصناعي.
7. العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتوفير الامن الغذائي للشعوب العربية، وخفض فاتورة الاستيراد العربية.
8. اعادة النظر في اتفاقية السوق العربية المشتركة.
9. انهاء او على الاقل تخفيف الاتفاقيات الامنية مع القوى الدولية والاقليمية، ومحاولة اعادة النظر في اتفاقية الدفاع العربي المشترك وتفعيلها.
10. تفعيل المقاطعة العربية "إسرائيل" وعزله اقليميا.
11. دعم حركات الجهاد والمقاومة.
12. انهاء الصراعات والحروب الداخلية في الدول العربية.

المراجع والمصادر

1. ابو القاسم، محمود حمدي (2024). حرب غزة والنفوذ الأمريكي في "الشرق الأوسط"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، السعودية.
2. ابو زبيدة، رامي احمد (2022). الاثر العسكري والامني للتطبيع العربي الصهيوني. في: محسن صالح (محرر)، دراسات في التطبيع مع "إسرائيل"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.
3. أحما حمة فيروز (2013). التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ليسانس، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، ورقلة، الجزائر.
4. أحمد الأسطل (2014). القومية ودورها في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهدي الرئيسين جمال عبد الناصر ومحمد انور السادات دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، غزة، فلسطين.
5. إسلام المغير (2015). الحرب العراقية- الإيرانية (1980- 1988)، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، كلية الآداب، غزة، فلسطين.
6. اسماعيل، عصام وسويد، عمار (2019). اهداف الولايات المتحدة واستراتيجيتها في منطقة الخليج العربي، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، سوريا المجلد 41، العدد (3).
7. الاسمر، خالد (2019). جيوسياسية المضائق البحرية.. واثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة والاقتصادية، برلين، المانيا.
8. آل مياح، صفا مظهر عبد الستار. (2020). المتغيرات الدولية والاقليمية في المنطقة العربية واثرها على التوازنات الاقليمية (2011 – 2019)، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، بابل، المجلد 28، العدد 7.
9. أماني الشهران. (2015). استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، عمان، الأردن.
10. امينة خليفي (2019). المشاريع الاستعمارية في المشرق العربي (مشروع تقسيم فلسطين ومشروع "الشرق الأوسط" الكبير 1937- 2005 أم نموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة، الجزائر.
11. اياد خلف الكعود (2016). استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ اهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، رسالة ماجستير، جامعة "الشرق الأوسط"، كلية الآداب والعلوم، عمان، الاردن.
12. بدرالدين، نبيل محسن (2023). تداعيات عملية طوفان الأقصى على القضية الفلسطينية، مجلة جامعة الملكة اروى العلمية المحكمة، جامعة الملكة اروى، صنعاء، العدد (26).
13. براهيم احمد (2010). الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد، رسالة دكتوراه، جامعة السانيا، كلية العلوم الاجتماعية، وهران، الجزائر.

14. بن عطية الصالح (2024). إستراتيجية المقاومة في غزة- طوفان الأقصى أنموذجا- رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف كلية الحقوق و العلوم السياسية، المسيلة، الجزائر.
15. بوبكر، بومدين سيدي والصادق، جرابه.(2021). أثر التحولات السياسية في المنطقة العربية على تفاعلات النظام الإقليمي العربي، مجلة آفاق العلمية، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، المجلد 13 العدد (3).
16. البيضاني، حسن. (2019). الصراع العسكري في "الشرق الأوسط".. بين التصعيد وفرض الهيمنة، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بابل، العدد (7).
17. توفيق، سيف نصرت (2024). السياسة الأميركية تجاه التهديدات الأمنية في منطقة البحر الأحمر (تحالف حارس الازدهار انموذجا)، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية جامعة النهريين، العراق، المجلد2023، العدد(76).
18. ثائر الحسيني (2014). الموقف الدولي من الحرب العراقية- الايرانية، 1980- 1988م، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، الكوفة، العراق.
19. جمانة جرادات (2022). التطبيع السياسي بين "اسرائيل" والدول العربية (1979- 2021)، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا، الخليل، فلسطين.
20. حامد، مصطفى. صليب في سماء قندهار، جامع الكتب الإسلامية.
21. الحجاج، خليل (2007). دور الحرب العراقية الإيرانية في تأزيم العلاقة بين العراق ودول الخليج العربي، مجلة المنارة، الجامعة المستنصرية، بغداد، المجلد13، العدد 7.
22. حجازين، زياد عيد غطاس (2021). العقوبات الاقتصادية كأحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة المقارنة (إيران وكوريا الشمالية)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، الجزائر.
23. حمد، مؤيد محمود. (2010). سياسة الاحلاف الغربية وانعكاساتها على الوطن العربي من 1945م 1958 0، مجلة تكريت، جامعة تكريت العراق، المجلد 6 العدد (33).
24. حنان رزايقة. (2018). السياسة الامريكية تجاه العراق في ظل ادارة اوباما: 2008- 2016، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، الجزائر.
25. خالد، شфан محمد واحمد، فرهاد محمد. (2019). دور وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، كلية الاداب، جامعة بغداد، عدد(72).
26. خدام، عبدالحليم. (2003). النظام العربي المعاصر قراءة الواقع واستششاف المستقبل. المركز الثقافي العربي، المغرب.
27. خضيرات، عمر ياسين (2017). مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي "الشرق أوسطي" (2010- 2015). مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، اتحاد الجامعات العربية للآداب، اربد.

28. خلاصي، خليفة ومنصوري، سفيان.(2019). النظام الإقليمي العربي: بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة1، الجزائر، المجلد 8 العدد (14).
29. خلف، محمد محمد.(2021). الحرب الباردة وسياسة الاحلاف (حلف بغداد نموذجاً)، مجلة رواق الحكمة، جامعة الزاوية، ليبيا، المجلد 2، العدد (10).
30. رأفت الطراونة.(2021). أثر الصراع في منطقة المشرق العربي على النظام الدولي 2001-2020م، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، اربد، الاردن.
31. رجب، ايمان احمد. (2010). النظام الاقليمي العربي في مرحلة الاحتلال الامريكي للعراق. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
32. رزق عطا موسى يعقوب.(2012). الأهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الأمريكية 1990-1991، رسالة ماجستير، جامعة القدس، معهد الدراسات الإقليمية، عمادة الدراسات العليا، القدس، فلسطين.
33. الرميمة، عرفات عبدالخبير.(2021). العدوان السعودي على اليمن ماضياً وحاضراً تتبع تاريخي، دار الخبرة للدراسات والتطوير، صنعاء، اليمن.
34. زعاطشي، حميد. (2021). التدخلات الخارجية في دول "الربيع العربي" وتأثيراتها على مسار التحولات السياسية فيها: مصر، ليبيا، تونس أنموذجاً. مجلة السياسة العالمية، مركز الدراسات السياسية والدولية، جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد 5 العدد(3).
35. زكريا بعيري. 0 (2009). مستقبل النظام الإقليمي العربي وتحدياته، <https://www.startimes.com/?t=16154935>، شوهد بتاريخ 9/3/2023م.
36. زهراء حسن كاظم.(2012). اللاتماثل في الاداء الاستراتيجي الامريكي (مكافحة الارهاب انموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة النهريين، كلية العلوم السياسية، العراق.
37. السابل، هليل فالخ خليف. (2021). استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا.
38. سارة بوزيدي (2017). مشروع ايزنهاور 1957 في منطقة "الشرق الأوسط"، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، سبكرة، الجزائر.
39. سامية بوعظمة وصاغي صليحة، 2015، المقارنة بين النظام الإقليمي العربي والنظام "الشرق الأوسطي" 1945-2006، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
40. السبعاوي، سالم مطر (2017). نظرية الفوضى الخلاقة في فكر المحافظين الجدد لأعاده تشكيل النظام الاقليمي العربي، الطبعة الاولى، دار الأكاديميون للطباعة والنشر، عمان، الاردن.
41. سعودي، هالة (2003). السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي في اعقاب الحرب العالمية الثانية. في: احمد يوسف وممدوح حمزة، (محرر)، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

42. سعيد يقين، 2002، التطبيع بين المفهوم والممارسة (دراسة حالة التطبيع العربي- "الإسرائيلي")، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، فلسطين.
43. السعيد، محمد (2024). التطورات المستحدثة في البيئة الإقليمية والدولية وانعكاساتها على النظام العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر.
44. السعيد، كرار حيدر سالم (2024). روسيا الاتحادية واستعادة مكانتها الريادية في النظام الدولي، دار الورشة الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق.
45. سلامة، معتز (2024). تحولات النظام العربي والإقليمي بعد الحرب على غزة، مجلة آفاق عربية وإقليمية، العدد (15).
46. سلمى بوطرفة ومنال بوطرفة، 2019، التوازن الاستراتيجي بين القوى الإقليمية في منطقة "الشرق الأوسط" السعودية- تركيا- إيران، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تبسه، الجزائر.
47. السلمي، محمد بن صقر (2021). التنافس الأمريكي- الصيني وانعكاساته على منطقة "الشرق الأوسط"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، السعودية.
48. سليم عشور. (2017). بنية النظام الإقليمي العربي في ظل محددات النسق الدولي الجديد- دراسة حالة حرب الخليج الثالثة-، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
49. سليم، محمد السيد. (2002). تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين. دار الفجر، القاهرة، مصر.
50. سميرة حيرش (2019). النظام الدولي الجديد وأثره على الوطن العربي (1990- 2011م)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة، الجزائر.
51. سيد إسماعيل يوسف (2014). الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الأمريكية- الأفغانية (2001- 2014)، رسالة ماجستير، جامعة "الشرق الأوسط"، كلية الآداب والعلوم، عمان، الأردن.
52. الشرعة، علي عواد (2008). الرؤى الإقليمية والدولية "للشرق الأوسط"، مجلة المنارة، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، المجلد 14، العدد(2).
53. الشرعة، علي عواد (2007). أثر التغيير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية 1990م- 2005م، مجللة المنارة، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، المجلد 14، العدد(2):
54. شمالي، الهام جبر وصالح، جوان محمود (2022). التطبيع الثقافي وتداعياته على القضية الفلسطينية، في: محسن صالح (محرر)، دراسات في التطبيع مع "إسرائيل"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 1، بيروت، لبنان.
55. صحيفة كيهان العربي، طهران، العدد (11766)، 1 يناير 2025م.
56. صورية تريمة. (2012). الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" وانعكاساتها على "النظام الإقليمي العربي"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، الجزائر.

57. طلال مشعل (2019). أهمية الوطن العربي، <https://bit.ly/40VLDmD>، شوهد بتاريخ 6/3/2024م.
58. عائشة عمراني. (2019). التنافس الأمريكي الروسي في منطقة "الشرق الاوسط" سوريا انموذجا 2010-2018م، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، الجزائر.
59. عباس المحارمة (2010). أثر التحديات الداخلية على النظام الاقليمي العربي، رسالة ماجستير، جامعة "الشرق الأوسط"، كلية الدراسات العليا، عمان، الاردن.
60. عبد الرحمن العبيدي (2011). العلاقات العراقية- الايرانية في ظل الاحتلال الامريكي 2003-2011، رسالة ماجستير، جامعة "الشرق الاوسط"، كلية الآداب والعلوم، عمان، الاردن.
61. عبدالرزاق بوزيدي. (2015). التنافس الأمريكي الروسي في منطقة "الشرق الاوسط" دراسة حالة الازمة السورية 2010-2014، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، الجزائر.
62. عبدالله، حارث قحطان ومرعي، مثنى فائق. (2014). التنافس الدولي على النفط والغاز الطبيعي وأثره في العلاقات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، تكريت، العراق، المجلد 1، العدد (1).
63. العزام، أمين علي والقاضي، عادل تركي. (2021). النظام الإقليمي العربي في ظل التحولات الدولية (الواقع والتحديات والمستقبل)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 48 (العدد 4).
64. علي. سليم طاكع. اثر النفط في التوجه الامريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، العدد (57).
65. العويسات، قيس والدعجة، حسن (2021). تحديات الأمن الإقليمي العربي في ضوء الصراعات الإقليمية والدولية، مجلة الجامعة الاسلامية للعلوم الانسانية، الجامعة الاسلامية بغزة، غزة، فلسطين، المجلد 29، العدد(2).
66. العيساوي، مالك محسن (2014). الحروب بالوكالة: ادارة الازمات الدولية في الاستراتيجية الامريكية مرحلة ما بعد الحرب الباردة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
67. غازي مهيدي (2003). أثر المساعدات الامريكية على صناعة القرار السياسي في "الشرق الاوسط" دراسة حالة (الاردن، مصر والمغرب)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب، اربد، الاردن.
68. فارس النعيمات (2011). أثر التحديات الخارجية على النظام الاقليمي العربي، رسالة ماجستير، جامعة "الشرق الاوسط"، كلية الآداب والعلوم، عمان، الاردن، ص 107.
69. فاضل، شيماء عادل و طارق، علي (2016). اثر التحالفات الدولية في استقرار الامن الدولي، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدارسات الاستراتيجية، بابل، العدد (19-20).
70. فتحي، محمد ميسر (2018). الاداء الاستراتيجي الامريكي تجاه "الشرق الاوسط" في عهد الرئيس ترامب- دراسة مستقبلية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، العدد (56).
71. الفرخ، محمد محسن (2021). سلسلة طبيعة الصراع مع اهل الكتاب، الجزء الرابع مجال الصراع العسكري، نشره الكترونيا طلاب الاكاديمية العليا للقران الكريم وعلومه، صنعاء، اليمن.

72. القروطي، خالد (2024). محورية القضية الفلسطينية في مشروع المسيرة القرآنية، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الانسانية، جامعة صنعاء، صنعاء، اليمن، المجلد 3، العدد (2).
73. الكومي، احمد عوض (2022). الدوافع الامنية للتطبيع العربي- "الاسرائيلي" واثرة على القضية الفلسطينية. في: محسن صالح (محرر)، دراسات في التطبيع مع "إسرائيل"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 1، بيروت، لبنان.
74. لطيفة محمد (2013). الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية (دراسة حالة إيران)، رسالة ماجستير، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، حلب، سوريا.
75. محمد مقروف (2010). العلاقات الخارجية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، الجزائر.
76. محمود العفيفي (2012)، مشروع "الشرق الاوسط" الكبير واثرة على النظام الاقليمي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، كلية الآداب والعلوم الانسانية، غزة، فلسطين.
77. المرزوقي، عمر بن فيحان (2006). التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.
78. مروان هادفي، سعيد موريسي (2018). الاستراتيجية الامنية الامريكية في الخليج العربي دراسة مقارنة بين حكم بوش الابن وباراك اوباما، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تبسة، الجزائر.
79. مريم صرصور (2019). السياسة الأمريكية تجاه التنظيمات الجهادية في أفغانستان من عام 1979- 2001م، رسالة ماجستير، جامعة بيرزنت، معهد ابراهيم ابولغد للدراسات الدولية، فلسطين.
80. مقلد، اسماعيل صبري (2011). العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، مصر.
81. منصة التعليم عن بعد جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر، المشاريع الوحودية في التاريخ العربي المعاصر، <https://bit.ly/3CEltuw>، شوهدي بتاريخ، 10/8/2023م.
82. منير، شيماء (2023). خريطة التحالفات الجديدة. تموضع "إسرائيل" في بيئة إقليمية مغايرة، الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، المجلد 8 العدد (108).
83. موقع وزارة الدفاع اليمينة (2022). وثائق سرية تكشف المشاركة الأمريكية المباشرة في الحرب على صعدة، <https://26sep.net/index.php/local/32769-2022-02-25-12-28-02>، شوهدي بتاريخ 20/12/2023م.
84. مولانا، احمد. (2021). النظام الدولي جذوره وتطوراته، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، القاهرة.
85. مؤيد حمزة عباس (2012). الاستراتيجية الامريكية في منطقة "الشرق الاوسط" بعد 11 ايلول 2001، رسالة ماجستير، جامعة النهين، كلية العلوم السياسية، العراق.

86. نبيل ديب، 2006، الاستراتيجية الامنية الامريكية بعد احداث 11 ايلول 2001، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، الجزائر.
87. نوفل، احمد سعيد (2010). دور "اسرائيل" في تفتيت الوطن العربي، ط2، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.
88. هدى صبيح، 2013، مستقبل النظام الاقليمي العربي على ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية: 1990-2012م، رسالة ماجستير، جامعة القدس، معهد الدراسات الاقليمية، فلسطين.
89. هلال، على الدين ومطر، جميل. (1998). النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
90. هيكل، فتوح ابودهب. (2021). تأثير الثورات العربية في النظام الاقليمي العربي 2011-2019. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
91. يمينة، سباع. (2021). التوظيف السياسي للتنظيمات الجهادية في منطقة "الشرق الاوسط"، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 13 العدد (4).